ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

العدد الخامس – يونيو 2022

الجنوب الليبي..
أزمات مركبة

تحليلات استراتيجية

مجموعة عمل ليبيا

الافتتاحية:

لايمكن الفصل بين قضية الجنوب الليبى والأزمة الليبية بشكل عام حيث أن تعقيدات هذه الأزمة والعقبات التى لازالت تواجه إمكانيات حلها تنعكس بشكل مباشر على قضية الجنوب الليبى وتزيد من مشكلات هذه المنطقة التى لابد أن نعترف بأنها أحد أهم مكونات هذه الأزمة حتى لو لم يأخذ هذا الأمر حقه من المعالجة على المستويين الإقليمى والدولى أو حتى على المستوى الإعلامى .

تعد قضية الجنوب الليبى ترجمة حقيقية لنظام الحكم الذى يركز فى مجال التنمية - لأسباب مختلفة - على منطقة دون أخرى داخل الدولة الواحدة وهو الأمر الذى أدى فى النهاية إلى أن أصبح الجنوب الليبى يشكل فى حد ذاته أزمة أخرى بل وقنبلة موقوتة قابلة للإنفجار فى أى وقت ، صحيح أن حل الأزمة الليبية سوف يهيئ الفرصة لنقل الدولة الليبية من حالة السيولة الحالية إلى حالة من الأمن والإستقرار ، إلا أننا سوف نفاجأ بأن هناك قضايا متعثرة مثل قضية الجنوب الليبى تتطلب مزيداً من الإهتمام بل أنها يمكن أن تكون فى مرحلة ما أحد عوامل تفجير الأزمة الليبية كلها مرة أخرى .

لاشك أن الجنوب الليبى ذلك الإقليم المغبون تعرض لفترات طويلة من غياب الدولة وإهتمامها وإهمالها وعدم إتخاذ الإجراءات الضرورية التى يجب أن تتخذها من أجل دمج هذه المنطقة فى منظومة الدولة ككل من أجل أن تكون أقاليم الدولة الثلاثة «طرابلس وبرقة وفزان» كياناً واحداً لدولة واحدة وطنية قوية مستقرة ينصهر أبناؤها فى كل أنحائها فى بوتقة واحدة وهى بوتقة الدولة أو بوتقة الوطن .

كما أن غياب الدولة الليبية عن قضية الجنوب وتراكم هذا الغياب على مدار عقود طويلة جعل من هذا الإقليم منطقة يمكن أن أطلق عليها الإقليم الغريب عن الدولة ، صحيح إن هذا الإقليم هو جزء لا يتجزأ منها إلا أن سكانه ينظرون إلى باقى مناطق أو أقاليم الدولة نظرة يملؤها الغبن والشك والشعور بالظلم والتهميش حيث أنهم يتواجدون فى ظل دولة تهتم بقطاع من أبنائها والمناطق التى يقطنون فيها بينما تتعامل مع أجزاء أخرى من الدولة بصورة يمكن أن تدفع هذا الإقليم إلى آفاق غير مظورة إلى درجة إمكانية أن يطالب بالإنفصال – فى ظروف معينة - عن الدولة بشكلٍ أو بآخر .

وفى نفس الوقت فإن هذا الإهمال لهذه المنطقة الغنية بالثروات شجع العديد من الجماعات الإرهابية على أن تتمركز فى هذه المنطقة التى وجدت فيها المناخ الملائم للتواجد الآمن أو للتنقل أو للإنطلاق منها إلى أمكان أخرى ليس ذلك فقط بل أن الدول الداعمة للإرهاب على مستوى الإقليم وجدت فى هذه المنطقة الملاذ الآمن للجماعات المرتبطة بها لتنفيذ أية عمليات إرهابية بكل حرية ودون أن تكون هناك مواجهة قوية من جانب المؤسسات والأجهزة الأمنية للدولة الغائبة عن التواجد فى هذه المنطقة ، وحتى لو حاولت الدولة فى فترات معينة مواجهة هذا الإرهاب فإن إمكانياتها تظل قاصرة عن التصدى لجماعات تزداد قوتها بمرور الوقت بل تفوق قدرات الدولة.

وليس من قبيل الصدفة أن تبدى مصر إهتماماً كبيراً للغاية بالأزمة الليبية بصفة عامة وقضية الجنوب الليبى بصفة خاصة أخذاً فى الإعتبار أن الحدود المصرية الليبية تمتد حوالى 1200 كم ، بالإضافة إلى أن الجنوب الليبى يدخل فى أولويات الأمن القومى المصرى حيث أن تواجد الجماعات الإرهابية فى هذه المنطقة يمثل تهديداً مباشراً لن تجد الدولة المصرية مفراً من التصدى له حفاظاً على أمنها .

ونشير فى هذا المجال إلى أن مصر قد سبق لها أن إستضافت العام الماضى إجتماعاً للقيادات البرلمانية والسياسية والقبلية فى منطقة الجنوب الليبى ودارت مناقشات مستفيضة ومتعمقة حول ضرورة تلبية المطالب المشروعة لسكان هذه المنطقة وكيف يمكن لمصر أن تساعد فى عمليات التنمية فى هذه المنطقة ، كما أن مصر وهى تطرح أى رؤى لحل الأزمة الليبية تؤكد على ضرورة تنفيذ مبدأ التوزيع العادل للثروات وبالطبع فإن هذا المبدأ فى حالة تطبيقه بكل شفافية سوف ينعكس إيجاباً على هذه المنطقة الهامة .

إن مصر تنظر إلى منطقة الجنوب الليبى من منظور شامل أمنياً وسياسياً وإقتصادياً ولازالت على إستعدا كامل أن تقدم كل الدعم الممكن لهذا الإقليم ونقل خبراتها فى مجال التنمية ولاسيما بالنسبة للبنية التحتية والمشروعات العملاقة التى سوف تعود بالفائدة ليس فقط على سكان الجنوب بل على كل الدولة الليبية كلها التى لابد أن تعود قوية ومستقرة وموحدة ولن يتحقق ذلك إلا بجهد كل أبنائها المخلصين والأطراف الإقليمية التى ليس لديها أية أطماع ، أما إستمرار الصراعات والمصالح الشخصية ومواصلة التدخل الأجنبى وإنتشار الميليشيات المسلحة فلن ينجح أحد أياً كان فى إعادة هذه الدولة إلى الصف العربى أو عودة سكانها ليتمتعوا وينعموا بالمواطنة التى أرجو ألا تكون قد أصبحت بعيدة المنال .

اللواء محمد إبراهيم

نائب المدير العام للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
رئيس مجموعة عمل ليبيا
والمشرف العام على إصدار تحليلات استراتيجية
شارك في عدد من المؤتمرات والندوات متعلقة بالشأن الليبي وله كتابات في ذات الملف

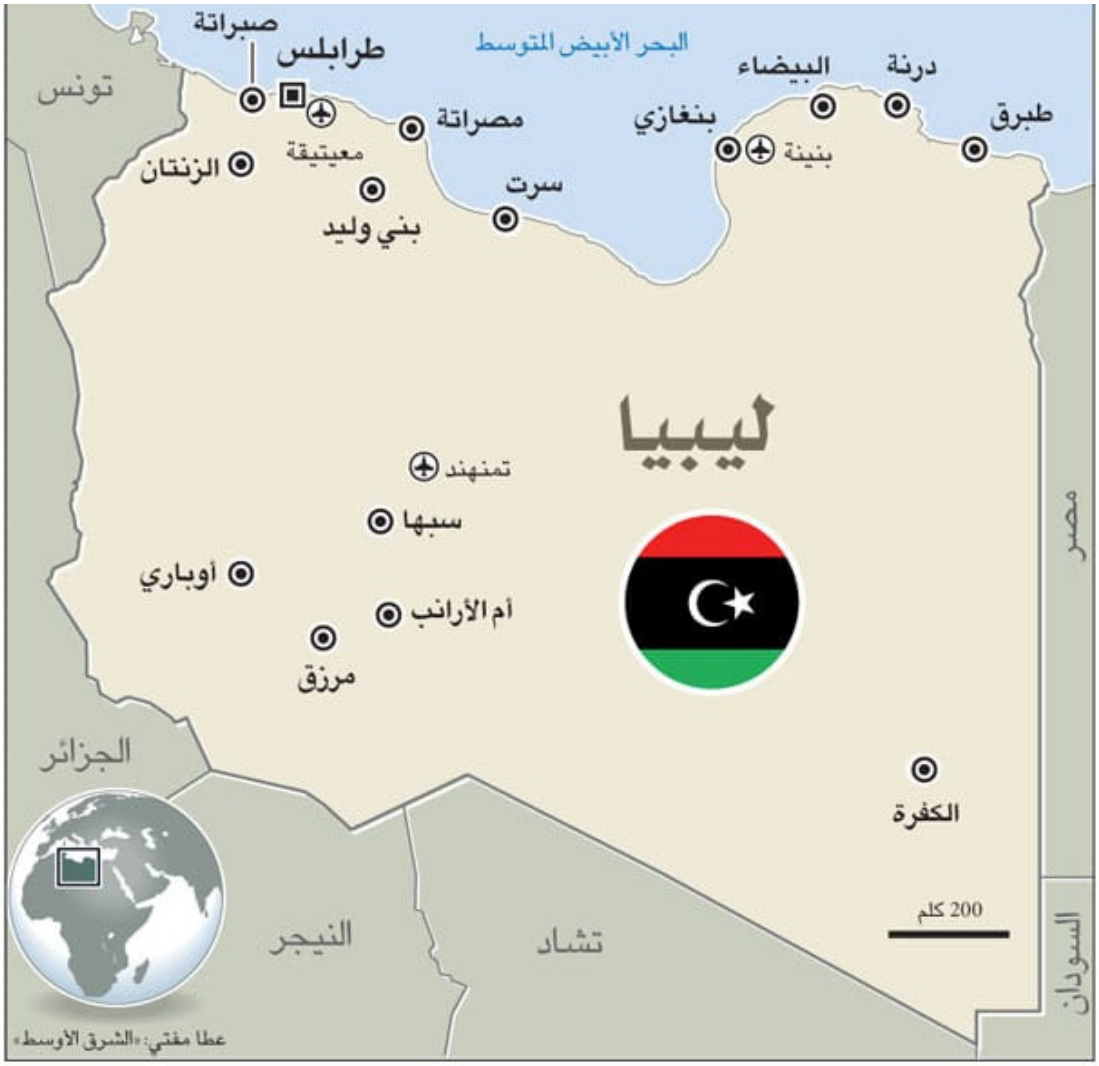
البحر الأبيض المتوسط
صبراتة
طرابلس
تونس
مصراتة
معيتيقة
الزنتان
بني وليد
سرت
بنغازي
البيضاء
درنة
طبرق
بنينة
ليبيا
تمنهند
سبها
أوباري
أم الأرانب
مرزق
الجزائر
النيجر
تشاد
الكفرة
مصر
السودان
200 كلم
عطا مفتي: «الشرق الأوسط»

النقاط الرئيسية

- تبدى مصر اهتماما كبيراً للغاية بالأزمة الليبية بصفة عامة وقضية الجنوب الليبي بصفة، بالإضافة إلى أن الجنوب الليبي يدخل في أولويات الأمن القومي المصري حيث أن تواجد الجماعات الإرهابية في هذه المنطقة يمثل تهديداً مباشراً لن تجد الدولة المصرية مفراً من التصدي له حفاظاً على أمنها.
- لم يدخل الجنوب الليبي ضمن أجندة أولويات الحكومات الليبية المتعاقبة، بحيث أصبح اقليمًا منسيًا رغم تمتعه بمقومات نفطية كبيرة، وقد تعددت مظاهر التهميش التي عانى منها الجنوب، من بينها غياب دور المؤسسات، والتفاوت في الحقوق وتراجع قيم المواطنة، علاوة على حرمان الإقليم من الخدمات وتراجع مؤشرات التنمية فيه.
- رغم امتلاك إقليم فزان 70% من الثروات النفطية الليبية، إلا أنه يعاني من تهميش، جعله أكثر الأقاليم الليبية فقرًا ومعاناةً خلال العقود الماضية.
- تشكل المعضلة الديموغرافية في جنوب ليبيا تحديًا يجب معالجته كمسار رئيسي في عملية التسوية الشاملة للأزمة الليبية موزاي للمسارات السياسية والأمنية والاقتصادية. لأن إهماله خلال السنوات الماضية ساهم في استدامة حالة عدم الاستقرار.

من التهميش إلى التنافس:
كيف تعاملت الحكومات الليبية المتعاقبة مع اقليم «فزان»

لم يحظ جنوب ليبيا رغم أهميته الأستراتيجية والمحورية بنفس القدر من الرعاية والفرص التي توفرت للغرب أو الشرق، حيث عانى الجنوب من التهميش وتأثر بسوء توزيع الموارد ونقص الخدمات وانعدام الأمن، بل وأصبح الجنوب ساحة للفوضى وعدم الاستقرار، وهو ما انعكس بشكل كبير على معادلة الداخل وأثر بالتبعية على دول الجوار.

ترتيبًا على ما سبق، يمكننا الوقوف على حدود المعاناة وحجم التحديات التي تعرض لها الجنوب الليبي طيلة السنوات الماضية. حيث تشكلت المعادلة النهائية للتفاعلات المختلفة من قبل الحكومات الليبية المتعاقبة على أسس اقصائية واستبعادية للجنوب بعيدًا عن أية ترتيبات سياسية، اقتصادية، اجتماعية وتنموية حقيقية.

مظاهر التهميش

ضاعفت السنوات التي أعقبت الإطاحة بنظام القذافي من التحديات التي يواجهها الجنوب على مختلف الأصعدة، وقد تسبب ذلك في اتساع الفجوة بين إقليم فزان وباقي الأقاليم الليبية، بحيث طغت مظاهر التهميش على الجنوب، الأمر الذي أخفقت كافة الحكومات المتعاقبة في التعاطي الفاعل والجاد معه، وهو ما يمكن

- تُعد الجغرافيا الليبية ساحة جذابة لنشاط التنظيمات الإرهابية وذلك في ضوء ما توافر فيها من خصائص؛ يتعلق أولها باتساع مساحة الأراضي الليبية، وغياب سلطة مركزية قادرة على بسط نفوذها على تلك المساحة بما يسهل عملية اختراق الحدود. يضاف لذلك طبيعتها الصحراوية وتضاريسها الصعبة.
- تُلقي الأزمات والصراعات في العديد من دول الجنوب ليبيا بظلالها على الأزمة في جنوب ليبيا، وأفرزت واقعًا معقدًا، ولا سيما أن طول أمد الصراع قد جعل المنطقة إحدى بؤر التوتر والصراعات المستعصية على التسوية.

الوقوف عليه فيما يلي:

• غياب السلطة المركزية، تأثر الجنوب الليبي بالتنافس على السلطة وانقسام المؤسسات بين الشرق والغرب، ما أدى لتراجع دور الدولة في إقليم فزان، وعليه فقد قامت القبائل والمجالس الاجتماعية ومجالس الحكماء بدور مؤسسات الدولة في فرض الأمن، من هنا ظهر الأدوار النشطة للفواعل من غير الدول جنوب ليبيا، لدرجة أن الأجسام المتنازعة في الشرق والغرب قد عملت في أكثر من مناسبة على بسط نفوذها على الجنوب من خلال عقد تفاهمات ونسج علاقات من زعماء القبائل وأصحاب النفوذ.

وقد تسبب غياب دور الدولة وتراجع المؤسسات في الجنوب الليبي في زيادة حدة المعاناة والشعور بالتهميش، ولعل تمركز مؤسسات الدولة الليبية شرق البلاد وغربها يعد أحد مظاهر الانفصال المؤسسي والعزلة التي يشعر بها الجنوب، حيث يقع مقر البرلمان الليبي في مدينة طبرق، كما يتخذ المجلس الرئاسي طرابلس مقرًا له في الوقت الذي تغيب فيه المؤسسات عن الجنوب.

• تراجع قيم المواطنة، اتبع القذافي خلال فترة حكمه سياسة التعريب ضمن مساعيه لفرض الهوية العربية، وهو ما ساهم في تأجيج الغضب بين القبائل جنوب البلاد، حيث افضت تلك السياسة إلى حرمان الطوارق والتبو -على سبيل المثال- من الجنسية الليبية وأوراق الثبوت، ومن ثم اسقطت تبعيتهم للدولة، الأمر ذاته استمر في ظل السلطات الانتقالية والحكومات التي أعقبت القذافي، وقد أدى تراجع قيم المواطنة وعدم القبول بالتعدد والاختلاف إلى حرمان الجنوب من مباشرة حقوقهم السياسية والاجتماعية، على غرار منع عدد من الطوارق والتبو من التصويت في انتخابات 2014، وذلك لعدم امتلاكهم بطاقات هوية، وفي وقت لاحق أكد رئيس المجلس الاجتماعي الأعلى للطوارق أن نحو 17 ألف أسرة من الطوارق ستُمنع من المشاركة في الانتخابات التي كان من المقرر أن تجرى نهاية 2021.

وقد طرح «عبدالحميد الدبيبة» قرارًا لمنح الجنسية الليبية لبعض الفئات في سبتمبر 2021، إلا أن هذا القرار قد لاقى معارضة شديدة من مجلس النواب، إذا اعتبر البرلمان أن مثل هذا القرار ليس من اختصاص «الدبيبة» خاصة بعدما تم سحب

الثقة منه. رغم ذلك تظل مشكلة الجنسية والتمييز وعدم المساواه واحدة من أشد مظاهر التهميش والاقصاء التي يعيشها الجنوب.

• الحرمان من الخدمات وغياب التنمية، لم تنجح الحكومات المتلاحة في تحقيق التنمية اللازمة للجنوب، كما لم تتمكن من تجاوز التحديات المرتبطة بجودة الخدمات واستدامتها، فعلى الرغم من احتضان الجنوب الليبي لأكبر حقول النفط وأكثرها انتاجًا، إلا أن تلك الثروات لم تحول دون وقوع الجنوب في دوامة المعاناة وغياب الخدمات، حيث ترتفع أسعار البنزين لأضعاف ما هي عليه في مدن الساحل. على ذات المنوال، يعاني الجنوب الليبي من عدم توافر المياه الصالحة للشرب، على الرغم من وجود النهر الصناعي العظيم الذي ينقل6.5 مليون متر مكعب من المياه يوميًا من الجنوب إلى الشمال.

من ناحية أخرى، يعاني الجنوب من حالة من العزلة المحلية والإقليمية بسبب غياب شبكات النقل والمواصلات، فضلًا عن توقف المطارات الرئيسية لسنوات طويلة.

بجانب ذلك تزداد معدلات البطالة وتقل فرص التعليم في الجنوب، كما تقتصر المنح الدراسية –على سبيل المثال- على أبناء الشمال، وغير ذلك من مظاهر تردي الأوضاع وغياب الخدمات واستمرار الأزمات، ما عبر عنه مجلس بلديات فزان نهاية العامة الماضي، حيث انتقد المجلس التهميش المتعمد للإقليم ونادي ممثليه في الحكومة بالاستقاله تضامنًا مع مطالبهم.

ارتدادات خطرة

تسب التهميش الدائم لجنوب ليبيا في جملة من الانعكاسات الخطيرة على الصعيد الأمني والمجتمعي، من بينها: تنامي الصراع على العائدات الاقتصادية وتسليح النفط، حيث قامت مجموعات من الجنوب في أكثر من مناسبة بفرض حظر على المنشأت النفطية لدعم مطالبهم الاجتماعية والاعتراف بحقوقهم السياسية التي تجاهلتها الحكومات المتعاقبة، على غرار ما قام به حراك «غضب فزان» الذي اغلق حقل الشرارة نهاية عام 2018 كنوع من الضغط على حكومة الوفاق، الأمر ذاته تكرر في أزمة الإغلاق الأخيرة التي اشتعلت منتصف أبريل الماضي، حيث قام عدد من المكونات جنوب ليبيا بفرض حصار على الحقول النفطية ومنع الإنتاج والتصدير، وذلك بهدف الضغط على «الدبيبة» للخروج من المعادلة السياسية وتسليم السلطة لحكومة «باشاغا»، ما أدى لخسائر اقتصادية كبيرة وتراجع غير مسبوق في معدلات الإنتاج.

من ناحية أخرى، أدى التهميش الاجتماعي والسياسي على سبيل المثال لزيادة العداء والعنف بين مجموعتي التبو والعرب، وقد ظهر ذلك في الاشتباكات العنيفة بين التبو والزوي في مدينة «الكفره» جنوب ليبيا والتي أدت لمقتل ما لا يقل عن 200 شخص مطلع عام 2012. وقد استمرت تلك التوترت على خلفية انعدام الثقة ومساعي السيطرة على شبكات التهريب وفرض السيطرة والتحكم في زمام الأمور كما هو الحال في الاشتباكات الدامية التي وقعت بين قبائل التبو وأولاد سليمان عام 2018.

يضاف لتلك التحديات انتشار الجماعات المسلحة والفواعل من غير الدول في الجنوب مستغلة حالة التهميش والفراغ الأمني وتراجع دور الدولة وغياب المؤسسات، ناهيك عن السيولة الأمنية وهشاشة الحدود والتي تسهل من حركة ونشاط تلك التنظيمات.

معالجة منقوصة

تعاملت الحكومات الليبية المتعاقبة مع قضايا الجنوب بصورة منقوصة وغير مكتملة ، فعلى الرغم من حرص حكومة الوحدة الوطنية بقيادة «الدبيبة» وحكومة الاستقرار بقيادة «فتحي باشاغا»على اتباع نهج يقوم على عدالة توزيع الحقائب الوزارية بين الاقاليم الثلاثة، الوضع ذاته في المجلس الرئاسي بقيادة «محمد المنفي» والذي تشكل من نائبين بجانب الرئيس أحدهما ممثلًا للجنوب وينحدر من قبيلة الطوارق، إلا أن تلك الاجراءات لم تخرج عن كونها صورية وشكلية، حيث رأت بعض التقديرات أن الجنوب يظل مهمشًا ولا يُذكر سوى في توزيع المناصب والحقائب الوزارية، وأن حالة الاندماج المجتمعي والسياسي والاقتصادي تظل بعيدة المنال وغائبة عن الواقع.

من ناحية أخرى، ركز خطاب «الدبيبة» على الترويج لوضع قضايا الجنوب والتعاطي مع مشكلاته ضمن أجندة أولوياته، وهو ما عبر عنه خلال زيارته الأول لمدينة «سبها» في يونيو 2021، علاوة على جولات مختلفة لعدد من وزراء حكومته، إلا أن الواقع لم يشهد أية تحولات أو تطورات على صعيد معالجة تلك المشاكل، الأمر الذي يمكن ملاحظته من احتجاج عدد من المكونات الجنوبية واعتراضهم على استمرار حكومة الوحدة في السلطة، ومطالبتهم الدبيبة بتسليم السلطة.

كما لجأ «باشاغا» لعقد الاجتماع الأول لحكومة الاستقرار في مدينة «سبها» في رسالة تستهدف إزالة الصورة النمطية لدى الجنوب فيما يتعلق بمركزية السلطة وحالة الاقصاء الموجهة ضد الجنوب، كما أنها تُشير لرغبة «باشاغا» لترسيخ قاعدة المساواة ولو شكليًا، ومع ذلك تظل تلك التوجهات مرهونة بحدود التعاطي مع مطالب الجنوب بشكل جاد، خاصة وأن عدد من التقديرات ترى أن هذا الاجتماع ما كان ليُعقد في الجنوب لو تمكن «باشاغا» من دخول العاصمة الليبية طرابلس.

وفي سبيل البحث عن خروج آمن من مسألة التهميش والاستبعاد الذي يعاني منها الجنوب، اتجهت بعض الآراء لطرح المحاصصة لتجاوز أزمات التمثيل العادل والصراع على السلطة، إلا أن هذا الطرح لم يجد صدى في ظل تحذيرات من تداعيات مثل هذه الخطوة، ما اتضح من خلال رفض طرح التقسيم الجغرافي للمناصب القيادية في ليبيا خلال اجتماعات بوزنيقة المغربية يناير 2021، إذ عبرت عدد من الاتجاهات عن رفضها لهذا النهج كونه يقضي على دولة المؤسسات ويعزز الانقسامات، وقد يكون مقدمة لتقسيم وتفتيت ليبيا بشكل كبير، كما يسمح بمزيد من التدخلات الخارجية وخلق عدد من الولاءات الفومية التي تتجاوز الدولة الوطنية.

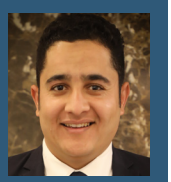

محمود قاسم

باحث ببرنامج الأمن والدفاع
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
شارك في عدد من الندوات والمؤتمرات المتعلقة بالوضع الإقليمي تجاه ليبيا
وله العديد من الكتابات حول الأوضاع في ليبيا وآفاق حل الصراع

نقمة الثروة:

ثراء النفط يحوّل الجنوب الليبي إلى ساحة للصراع والتنافس

رغم امتلاكه نحو (70%) من الثروات الهيدروكربونية الليبية، واستحواذه على نسبة كبيرة من الاحتياطيات النفطية القابلة للاسترداد، يعاني الجنوب الليبي أو إقليم «فزان» تهميشًا وإهمالًا كبيرًا، جعله أكثر الأقاليم الليبية فقرًا ومعاناةً خلال العقود الماضية. ومع استمرار الأزمة الليبية وتعقد مساراتها، تتفاقم مُعضلات وإشكاليات الجنوب وسكانه، وأصبح مهددًا بجُملة من التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

ويمثل النفط الليبي أبرز محددات التنافسية والصراع الدائر بالدولة المأزومة منذ عام 2011، فمع احتياطيات مُقدرة بنحو (48.36) مليار برميل، تتصدر ليبيا قائمة الدول الأفريقية المالكة لاحتياطيات نفطية مؤكدة. ويقع بالجنوب الليبي مجموعة من الحقول النفطية الكبرى، أبرزها حقل «الشرارة»، أكبر الحقول الليبية، والذي تتجاوز قدرته الإنتاجية سقف الـ (300) ألف برميل يوميًا، ويُقدر احتياطي الحقل بـ (3) مليارات برميل. بالإضافة لحقل «الفيل»، بقدرة إنتاجية تبلغ (70) ألف برميل يوميًا.

وخلّف الصراع الليبي الممتد منذ أكثر من عقد من الزمن معاناة متفاقمة للمواطنين بإقليم «فزان»، وهو ما يُعد استمرارًا لذات الأزمات التي عانى منها الجنوب الليبي خلال العقود السابقة، ولكن تفكك مؤسسات الدولة واحتدام المواجهات المسلحة بالبلاد بعد عام 2011 ضاعف من معاناة سكان الإقليم بشكل غير مسبوق. وفي هذا السياق، نستعرض تاليًا أبرز تداعيات الصراع على الجنوب الليبي:

• تصاعد التهديدات الأمنية: تصدرت الإشكاليات الأمنية الحالة الجنوبية في توقيت مبكر بعد اندلاع الازمة الليبية؛ حيث امتدت حالة الاحتراب الداخلي بين مكوناته بين المعسكرات المتناحرة في أعقاب احتجاجات فبراير 2011، وخلف ذلك عداء كامنًا بين مكوناته الاجتماعية والقبلية تبعًا لمستويات التنوع الديموغرافي المرتفعة به. وضاعف من تلك الحالة الامتدادات السكانية

لمكوناته بدول الجوار، بالإضافة للتحالفات المتغيرة بين مجموعاته السكانية وما يتبعها من تشكيلات مسلحة والقوى السياسية-العسكرية التي تنافست على السلطة خلال الاحتجاجات وما أعقبها من سنوات.

أضف لذلك التهديدات الأمنية المُركبة، والتي أفرزتها تحركات جماعات المعارضة المسلحة من دول الجوار والتنظيمات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة، التي استغلت الامتداد الجغرافي الواسع للإقليم وضعف هياكل ومؤسسات الدولة، لتصبح مدن وصحاري الجنوب الليبي ملاذات آمنة لتلك المجموعات والتنظيمات، ومسارات نشطة لعمليات تهريب الوقود والبشر، مما أفضى لتقويض أمن سكان تلك المدن بصورة مستمرة.

• تفاقم الأزمة الاقتصادية: ظلت مدن الجنوب خارج حسابات القوى المتنافسة على السلطة بعد 2011، مثلما كان الوضع بالعقود السابقة لاحتجاجات فبراير؛ حيث سعت أقطاب السلطة لتعزيز قدراتها وحشد الولاءات عبر ضخ عوائد مبيعات النفط لحسابات أمراء الحرب والمليشيات، بالإضافة لتدعيم نفوذها بالأقاليم الأخرى لضمانة وجود ظهير شعبوي مساند لمشروعاتها واتجاهاتها.

وفاقم من الأزمة الاقتصادية الحادة بالجنوب الليبي أنشطة عصابات التهريب في نطاقه؛ اذ تشكلت شبكات هجينة من المجموعات المسلحة العابرة للحدود والتنظيمات الإرهابية والعصابات تستنزف كافة الموارد المحدودة المتاحة بالإقليم لتحصيل التمويل، فنجد المدن الجنوبية تواجه نقصًا حادًا بالسلع البترولية بينما تسطو تلك الشبكات على إمدادات الوقود الموجهة للإقليم، ثم تقوم بتهريبها عبر الحدود إلى دول الجوار الجنوبي.

• استمرار التهميش السياسي: يُعاني قطاع من سكان الجنوب من إقصاء سياسي مستمر منذ عهد القذافي وحتى اليوم، ولم يجر تلافي هذا الأمر إلا بانتخابات عام 2012 وانتخاب هيئة صياغة الدستور؛ إذ حاولت السلطات المتعاقبة بليبيا تحجيم مشاركتهم السياسية بفترات عديدة، لاعتبارات تتعلق بامتداداتهم القبلية في دول الجوار، وعدم وجود آليات منتظمة ودقيقة لمنحهم الوثائق الثبوتية الرسمية.

وقد تجددت تلك الأزمة خلال المرحلة التمهيدية للانتخابات التي كان مقررًا عقدها 24 ديسمبر الماضي؛ حيث حُصرت المشاركة بعملية تسجيل الناخبين على من يحملون الرقم الوطني الليبي، وهو ما اعتبره قطاع واسع من مواطني الجنوب الليبي إقصاءً ممنهجًا لهم من الانتخابات والمشهد السياسي؛ كونهم يحملون أرقامًا إدارية ليبية فقط، وأن السلطات المتعاقبة هي التي تماطل في منحهم أرقامًا وطنية.

• تنامي العداءات الاجتماعية: خلفت الثلاثية سابقة الذكر، التهديدات الأمنية والأزمة الاقتصادية والتهميش السياسي، شعورًا كامنًا لدى سكان الجنوب الليبي بوجود تمييز في التعامل معهم بالنسبة لسياسات السلطات الليبية مع سكان إقليمي برقة وطرابلس من جهة، وبين تعامل السلطات أيضًا مع قوى الجنوب الاجتماعية ومكوناته، وهو ما ولد حساسيات متصاعدة عززت من الفجوة والاغتراب داخل المدن الجنوبية ومكوناتها.

وصاعد ذلك من مساعي استقواء كل مكون بما يتاح له من تحالفات سياسية-أمنية، ووجود تنافسية وعداءات كامنة بين المكونات العربية وغير العربية بالجنوب، الأمر الذي سبب مواجهات ضارية بين مكونات وبعضها بعضًا في

عدة مناسبات، كان أبرزها المواجهات وعمليات التهجير التي وقعت بمدن جنوبية مثل مرزق وغيرها، والمناوشات التي تتكرر كلما تحركت إحدى القوى العسكرية أو الأمنية لفرض سيطرتها على أية مدينة جنوبية كما تشهده بالوقت الراهن في مدينة القطرون.

• تراجع الخدمات العامة: أفرزت حالة السيولة المُزمنة بكيان الدولة الوطنية الليبية، وتنافسية قوى الأقاليم الأخرى على السلطة وتحصيل النفوذ، نموذجًا بالغ التعقيد من تردي الخدمات وقدرات السلطات المحلية في الجنوب الليبي؛ لنقص الاعتمادات المالية، وهشاشة قدرة الوزارات والمؤسسات العامة على تنفيذ برامج الحكومة وخطط التنمية. أضف لذلك تسخير موارد الدولة لخدمة العمليات العسكرية بين الأطراف المتحاربة، والانخفاض المُزمن في إيرادات الدولة نتيجة الاغلاقات النفطية المتكررة. كما واجهت تلك البنية التحتية للقطاعات الخدمية بالجنوب الليبي اعتداءات متصاعدة، من العناصر الإرهابية والمجموعات المسلحة المتنافسة، مما ضاعف من أزمات تلك القطاعات بشكل حاد.

وكان قطاع الصحة أكثر المجالات تضررًا بالجنوب الليبي؛ إذ أدى نقص الاعتمادات وسيولة المشهد الأمني إلى افتقار المراكز الطبية والمستشفيات إلى أبسط الاحتياجات الأساسية لتقديم خدماتها، وأعلنت السلطات الطبية المحلية بالجنوب الليبي في العديد من المناسبات نفاد الأمصال والعقاقير من مراكزها، وبينها الأمصال المضادة للدغات العقارب. وفاقم من أزمة القطاع الصحي بالجنوب الليبي التداعيات الوبائية لفيروس كورونا؛ حيث خرجت العديد من المستشفيات عن العمل، ونفدت منها مخزونات الأكسجين والتجهيزات الوقائية، كما ظلت معدلات التطعيم ضد الوباء منخفضة في مدن الجنوب الليبي.

وختامًا، يمكن القول إن الثراء النفطي للجنوب الليبي وضعه أمام جُملة من التحديات والتهديدات المتفاقمة تداعياتها، وهو أمر مُرجح استمراره في ظل المشهد الليبي المتعقد باستمرار؛ حيث تنافسية حكومتين لديهما ظهير سياسي-عسكري من الأقاليم الأخرى، وإن كان ذلك يتيح فرصةً نسبية لتحسين أوضاع «فزان» حال تركز محاولات كل من «الدبيبة» و«باشاغا» لدعمه لتعزيز قبول وشرعية وجودهما على رأس الحكومة، ولكن مُعالجة إشكاليات الجنوب الليبي تتطلب برامج أكثر ديمومة وشمولًا من اجتذابه لأحد الأطراف المتنافسة، وهو ما يتضمن التوزيع العادل للعوائد والايرادات وفقًا لخطط تنمية وإعادة إعمار عادلة ومتوازنة بين الأقاليم الثلاثة، وتسوية أوضاع سكان الجنوب على صعيد ملفات المشاركة السياسية والتمثيل بالسلطة خلال المراحل المُقبلة.

حسين عبد الراضي

باحث ببرنامج الأمن والدفاع بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
شارك في عدد من المؤتمرات والندوات حول الصراع الليبي، ونشر مجموعة تحليلات عن السياسات الإقليمية وآفاق الصراع الليبي

معضلة الديموغرافيا:

خريطة الإثنيات والجماعات العابرة للحدود في الجنوب الليبي

يعكس الوضع في جنوب ليبيا الأزمة العميقة التي تضرب البلاد منذ 2011، وتفاقمت خلال جولات الحرب الأهلية المتعاقبة في أغلب مناطقها، ما أثر على تماسك السلطة المركزية بفعل تغيير مراكز القوى المحلية وتعددها على الجغرافيا الوطنية المترامية الأطراف، والتي باتت منافسا قويا خلال العقد الأخير للسلطة المركزية استنادا إلى عوامل عديدة متداخلة محليا وخارجيا. ومؤخرا زادت التحذيرات من خطورة استمرار الأوضاع الراهنة في المنطقة الجنوبية دون معالجة، سيما مع ارتفاع حدة التوترات الأمنية ووجود المرتزقة والمقاتلين الأجانب ونشاط التنظيمات الإرهابية والإجرامية العابرة للحدود، والنزاعات القبلية بالموازاة مع الغياب الملحوظ لهياكل السلطة وعدم فعاليتها.

ويثير الوضع الديموغرافي جنوب ليبيا، تساؤلات كثيرة متعلقة بالتوزيع السكاني على جغرافية المنطقة ونفوذ المكونات الاجتماعية فيها، والعلاقات البينية بين هذه المكونات، وامتداداتها العابرة للحدود، في منطقة تعد أكبر أقاليم ليبيا الثلاثة (برقة وطرابلس الغرب وفزان) من حيث مساحة وأكثرها تنوعا، فضلا عن تنوع مصادر الطاقة والثروات الطبيعية المكتشفة وغير المكتشفة بالمنطقة، وهو ما يضفي على المنطقة أهمية استراتيجية، رغم الإشكاليات العديدة لتي تعانيها على أكثر من مستوى.

جغرافيا جنوب ليبيا

تقدر المساحة الكلية لجنوب ليبيا بما يفوق 600 ألف كلم مربع، من إجمالي مساحة الدولة المقدرة بنحو مليون و760 ألف كلم مربع. وتجاور المنطقة 5 دول هي مصر والسودان وتشاد والنيجر والجزائر. وهي تنقسم جغرافيا إلى جزأين:

- الجنوب الغربي المعروف بإقليم «فزان» وتقدر مساحته الكلية بـ550 ألف كلم مربع، ويمتد من حدود الجزائر غربا والنيجر في الجنوب الغربي وتشاد جنوبا إلى منطقة الواحات شرقا وجنوب سرت والحمادة الحمراء شمالا.

- الجنوب الشرقي: يمتد من منطقة الواحات (أوجلة – أجخرة – جالو) غربا إلى الحدود تشاد والسودان جنوبا،

وحتى حدود السودان ومصر شرقا، وهو محسوب إداريا على المنطقة الشرقية المعروفة بإقليم «برقة».

وتعد هذه المساحة المترامية الأطراف جزءا من الصحراء الكبرى، ويوجد في الجزء الغربي منها أربعة أودية رئيسية هي:

• وادي الآجال: ويعرف أيضا بوادي الحياة ويمتد من جنوب غرب سبها إلى الحدود مع الجزائر.

• وداي الشاطئ: ويقع شمال مدينة سبها ويمتد من منطقة الجفرة شرقا وسهل الجفارة شمالا إلى حدود الجزائر.

• وداي عتبة: يقع جنوب غرب مدينة سبها ويمتد من جنوب وادي الحياة غربا إلى مدينة مرزق شرقا حتى الحدود مع النيجر.

• وادي البوانيس: يقع شمال شرق مدينة سبها ويمتد شرقا وشمال حتى منطقة الجفرة.

وهذه الأودية الأربعة الرئيسية تعد معقلا للنشاط الزراعي لمختلف المكونات الاجتماعية بالمنطقة، حيث توجد عدة مشاريع زراعية كبرى مملوكة للدولة إضافة إلى المزارع الخاصة بالأهالي، بجانب الحقول النفطية الرئيسية مثل حقل الشرارة أكبر الحقول المنتجة حاليا في ليبيا المجاور لوادي الآجال، وكذلك حقل الفيل قرب وادي عتبة. أما في الوسط والجنوب الشرقي فهناك واحات منطقة الجفرة مثل زلة وسوكنة وودان والفقهاء. وواحات الجنوب الشرقي وأبرزها الكفرة وريبيانة والسرير وتازربو وأوجلة وأجخرة وجالو، التي يتواجد فيها أيضا عشرات الحقول النفطية إضافة إلى منابع الجناح الشرقي لشبكة مياه النهر الصناعي التي تمتد من هناك إلى المناطق الساحلية شمالا.

المراكز السكانية في جنوب ليبيا

يتوزع على جغرافيا جنوب ليبيا أكثر من 700 ألف نسمة من السكان الليبيين بمختلف انتماءاتهم العرقية. وتضم المنطقة ست تجمعات حضرية رئيسية أغلبها في الجنوب الغربي وهي: سبها ومرزق وأوباري وغات والقطرون وودان، إضافة إلى واحات الجفرة والجنوب الشرقي. وتعد الزراعة والرعي أبرز الأنشطة الاقتصادية فيها إلى جانب الحركة التجارية غير الرسمية سواء البينية أو العابرة للحدود مع دول الجوار الجنوبي والتي تجري عادة بناء على التنسيق والروابط الاجتماعية .

تتميز المراكز الحضرية في مناطق جنوب ليبيا بتنوع تركيبتها السكانية وتعدد قبائلها، في حين تبقى التركيبة السكانية محدودة التنوع في مناطق الواحات والقرى والبلدات الصغيرة المنتشرة في أنحاء المنطقة. وذلك نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي والتباعد الجغرافي وعدم توفر شبكة مواصلات وطرق مستديمة تساهم في ربط هذه المناطق ببعضها لتعزيز الأنشطة الاقتصادية المختلفة للسكان المحليين الذين يعتمدون في معظم الأحيان على الموارد الذاتية بالمنطقة لتدبير شؤونهم الحياتية.

السمات الديموغرافية جنوب ليبيا

ثمة مفارقة في المنطقة الجنوبية من ليبيا تتمثل في أنها الأكبر من حيث المساحة من بين أقاليم البلاد التاريخية لكنها الأقل من حيث الكثافة السكانية وكذلك تنوعها،

وذلك بسبب الصحاري الواسعة في المنطقة وضعف النشاط الاقتصادي، وعدم الاهتمام الحكومي بتنمية المنطقة وانتشار النزاعات الاجتماعية بين مكوناتها. ويمكن تلخصي أهم السمات الديموغرافي للمنطقة الجنوبية في الآتي:

1. الندرة السكانية: التي يقدر عددها بأكثر من 700 ألف نسمة حسب الأرقام التي أعلنتها مصلحة الإحصاء والتعداد الليبية للعام 2020.

2. تنوع المكونات الاجتماعية: من حيث الأعراق والإثنيات التي تحظى بوجود تاريخي في جنوب ليبيا. ويضم الإقليم أربع مكونات رئيسية هم الأهالي أو الفزازنة كما يطلق عليهم محليا وهم سكان الجنوب الأصليين، والقبائل العربية التي وفدت إليها عبر الهجرات التاريخية، إضافة إلى الطوارق الذين ينتشرون في منطقة الصحراء الكبى بالمنطقة الممتدة من جنوب غرب ليبيا وجنوب الجزائر وشمال كل من النيجر ومالي. وكذلك التبو الذين يمتد وجودهم من جنوب ليبيا إلى شمال تشاد.

3. تفاوت الكثافة السكانية: حيث هناك تباين في حجم السكان بين المناطق الجنوبية الغربية ونظيرتها الشرقية بشكل كبير جدا. إذ تتركز الكثافة بمناطق فزان، التي يزيد عدد سكانها بأكثر من نصف مليون نسمة، بينما لا يتجاوز عدد سكان الجزء الجنوبي الشرقي 200 ألف نسمة حسب أحداث الأرقام الرسمية.

4. تباين الهيمنة الاجتماعية: حيث يمتزج في المنطقة نمط الهيمنة القبلية على بعض المناطق مثل ما هو موجود في المنطقة الغربية من ليبيا التي تسيطر مكوناتها الاجتماعية على مناطق بعينها تمارس عليها السلطة والنفوذ، مثل ما هو حاصل في أوباري والقطرون وتجرهي ووادي الشاطئ وجبال الحساونة وريبيانة وواحات الجنوب الشرقي. إلى جانب النمط التعددي من الناحية الاجتماعية مثل مدينتي سبها ومرزق إلى جانب الجفرة ووادي البوانيس ومرزق.

5. الامتدادات العابرة للحدود: حيث تحظى المكونات الاجتماعية الفاعلة في جنوب ليبيا بصلات قرابة وامتدادات عائلية في دول الجوار الجنوبي مع كل من تشاد والنيجر وكذلك الجزائر وحتى مالي.

التوزيع الديمغرافي جنوب ليبيا

تتوزع المكونات الاجتماعية الأربعة على جغرافيا جنوب ليبيا في 6 مناطق رئيسية تتفاوت فيها أنماط الهيمنة الاجتماعية بين تلك المكونات وهي:

1. سبها: التي تعد عاصمة فزان التاريخية وتضم تركيبتها السكانية مختلف المكونات الاجتماعية بالجنوب من الأهالي وقبائل العرب والتبو والطوارق. لكن يظل العرب والأهالي (الفزازنة) هم الأكثرية من سكان المدينة.

2. وادي الآجال: إلى الجنوب الغربي من سبها وهو بمثابة المعقل الرئيسي لقبائل الطوارق ثم الأهالي وقبائل التبو بدرجة أقل، خاصة في مناطق أوباري وغات وتهالا والبركت والعوينات.

3. وادي الشاطئ وجبل الحساونة: شمال غرب مدينة سبها، حيث يعد الأول المركز الرئيسي لقبيلة المقارحة والثاني معقل لقبيلة الحساونة.

4. الجفرة ووادي البوانيس ومرزق ووادي عتبة: وهي مناطق تمتد من شمال شرق مدينة سبها حتى حدود سرت ومصراتة شمالا، ومن الجنوب وجنوب غرب سبها، ويقطن غالبيتها العيد من القبائل العربية الصغيرة ومكون الأهالي.

5. واحات الجنوب الشرقي: جالو وأوجلة وأجخرة والسرير وتازربو والكفرة، التي ينتشر فيها أبناء القبائل العربية خاصة أزوية والمجابرة.

6. القطرون وتجرهي وأم الأرانب وريبيانة: حيث تقع الأولى والثانية والثالثة في فزان والثانية في الجنوب الشرقي غرب واحة الكفرة، وتعد تلك المناطق القريبة من الحدود مع تشاد المعقل الرئيسي لقبائل التبو في ليبيا إلى جانب انتشارهم القليل في كل من سبها وأوباري ومرزق.

القوى الاجتماعية الفاعلة في جنوب ليبيا

رغم تعدد المكونات الاجتماعية وتنوعها في جنوب ليبيا بين القبائل العربية المقدرة بالعشرات والأهالي والتبو والطوارق، إلا أن القوى الفاعلة من بين هذه المكونات محدودة ويمكن حصرها بين خمسة قبائل عربية فاعلة هي: أولاد سليمان والقذافة والمقارحة والحساونة وأزوية إلى جانب قبائل التبو والطوارق. وتستند فاعلية هذه المكونات إلى عدة عوامل رئيسية أهمها:

- الهيمنة الجغرافية: التي تمنح القبائل موقعا إقليميا تمارس فيها سلطتها الأدبية والاجتماعية والسياسية والأمنية. وهنا تقدم قبائل المقارحة والطوارق والتبو وأزوية نموذجا لذلك، حيث يمارس قادتها السلطة والنفوذ باستقلالية أكبر بمناطق وادي الشاطئ بالنسبة لقبيلة المقارحة وجبل الحساونة بالنسبة لقبيلة الحساونة ووأوباري وغات بالنسبة للطوارق، والقطرون وتجرهي وريبيانة بالنسبة لقبائل التبو.

- العلاقة مع السلطة المركزية: التي عادة ما تمنح أطرافها قوة مادية ومعنوية على بقية المكونات الاجتماعية وتمكن من امتداد نفوذها محليا وخارجيا. والنموذج الأبرز بالمنطقة الجنوبية في هذا الشأن هو قبائل القذاذفة في سبها والطوارق في أوباري وغات، إبان عهد العقيد الراحل معمر القذافي، وكذلك قبيلة أولاد سليمان إبان العهد الملكي. فخلال عهد القذافي كانت لقبيلته نفوذ ممتد من سرت إلى سبها، وكذلك بالنسبة لقبائل الطوارق التي لا تزال متحالفة معها إلى اليوم وكانت لديها قوة أمنية تحت مسمى «لواء المغاوير» حظي بدعم مباشر من العقيد معمر القذافي ولا تزال مدينة غات أحد معاقل الطوارق في أقصى جنوب غرب ليبيا موالية للقذافي حتى اليوم، وهي علاقة استفادت منها لتعزيز نفوذها أبنائها في كل من جنوب الجزائر وشمال مالي والنجير. وكذلك الحال مع قبيلة أولاد سليمان التي كان ينتمي إليها حكام فزان إبان العهد الملكي ويعد عائلة سيف النصر الخزان الرئيسي لقيادتها السياسية، كما لا تزال بيوت القبيلة تحظى بعلاقات وطيدة مع فرنسا، ويعد رئيس النيجر الحالي محمد بوعزوم هو أحد أبنائها.

- الإرث التاريخي: الذي يوفر القوة المعنوية للقبيلة في مواجهة القبائل الأخرى، وهو ما تحظى به قبيلتي أولاد سليمان والحضيرات وكذلك مكون الأهالي «الفزازنة» نظرا لدورهم المتقدم في مقاومة الاستعمار وإعمار المنطقة وحسن إدارتهم للعلاقات الاجتماعية بين مكوناتها.

- التحالفات الاجتماعية: التي عادة متوفر دعما ماديا وإسنادا اجتماعية لأطرافها في مواجهة الآخرين. ومن

الجنوب الغربي يوجد أطراف مؤثرة لتحالف قبلي تاريخي في ليبيا يعرف بتحالف «الصف الفوقي» تعد قبائل القذاذفة والمقارحة وورفلة أبرز مكوناته.

- امتلاك الثروة والسلاح: وهو عامل رئيسي للقوة المادية حيت يتأتى الأول من الهيمنة الجغرافية والسيطرة على الموارد، بينما يتوفر الثاني من العلاقة مع السلطة. والنموذج الأبرز لتلك الحالة تقدمها القوى الاجتماعية الفاعلة في الجنوب من قبائل أولاد سليمان والقذاذفة والمقارحة والطوارق والتبو، والتي لعبت أدوارا متقدمة في الأحداث التي شهدتها المنطقة خلال منذ خمسينيات القرن الماضي.

- الامتدادات العابرة للحدود: والتي تلعب دورا حساما في توفير منفذ خارجي للقوى الاجتماعية الفاعلة في جنوب ليبيا، وهي بمثابة خزان احتياطي يمكن الاستفادة منه في أوقات الأزمات مع المكونات الأخرى لتوفير الدعم والاسناد متى أرادت تلك القوى سيما في ظل ضعف الهياكل الرسمية وعدم قدرة السلطات في السيطرة على الحدود المترامية الأطراف. وقد قدمت كل من قبائل التبو والطوارق نموذجا لذلك عند مواجهتهما مع بعضهما البعض أو عند مواجهة التبو مع أولاد سليمان في فزان أو المواجهة مع قبيلة أزوية في الكفرة وريبيانة جنوب شرق ليبيا.

التفاعلات البينية بين المكونات الديموغرافية جنوب ليبيا

على مدار تاريخها لم تشكل النزاعات القبلية في جنوب ليبيا تهديدا للأمن والاستقرار في المنطقة مثلما هو حاصل الآن بفعل تداعيات الأزمة العملية وضعف السلطة المركزية في طرابلس منذ العام 2011. فخلال فترة حكم العقيد القذافي اعتمد نظام حكمه في السيطرة على تلك المناطق البعيدة على فلسفة «قيادة الأطراف وإدارة المركز» التي تقوم على إسناد المناصب القيادية لأبناء القبائل خاصة الكبيرة منها والبعيدة عن المركز، وترك الإدارة الوسطى لأبناء المركز، وهو ما مكنه من ضمان ولاء الأطراف. وقد قدمت قبيلتي الطوارق في أقصى الجنوب الغربي وأزوية في أقصى الجنوب الشرقي مثالا واضحا لذلك مكنه أغلب فترات حكمه من احتواء التوترات الأمنية والنزاعات بين القوى الاجتماعية والسيطرة عليها.

لكن مع التغيير الذي شهدتها البلاد في العام 2011، حدث تحول عميق قوض تلك الترتيبات السياسية والاجتماعية والأمنية في المنطقة، وبدأت القبائل التي شعرت بالغبن إبان عهد القذافي في محاولات للتقدم الاجتماعي خاصة من جانب التبو أولاد سليمان القبيلتان اللتان أصبحتا طرفا رئيسيا في أغلبت النزاعات التي تشهدها مناطق الجنوب للأسباب التالية:

- شعور القبيلتين بالغبن والظلم الذي وقع عليهما إبان عهد القذافي. فبالنسبة لقبيلة أولاد سليمان صاحبة السلطة والنفوذ في جنوب ليبيا إبان العهد الملكي ترى أن نظام القذافي قوض مكانتها الاجتماعية وانتزع منها السلطة بغير حق. بينما يتهم التبو القذافي بالإخلال بوعوده بشأن معالجة أوضاعهم كمكون اجتماعي أسدى خدمات جليلة للنظام خلال الحرب مع تشاد ولم يمكنهم من غالبية أبناء التبو من الجنسية الليبية وهو ملف شائك لا يزال عالقا إلى اليوم.

- الدور المتقدم الذي لعبه أبناء القبيلتين في الجنوب خلال أحداث العام 2011، والتي افضت إلى تغيير النظام ومراكز القوى المحلية ليس في المنطقة الجنوبية فقط وإنما في كامل أنحاء ليبيا.

- إصرار القبيلتين على احتلال مواقع متقدمة سياسيا وأمنيا خاصة في المنطقة الجنوبية، وهو الطموح الذي تسبب في صدامات فيما بينهما من جهة ومع قبائل القذاذفة وأزوية والطوارق من جهة أخرى.

- الارتباطات العابرة للحدود التي وفرت للقبيلتين دعما خارجيا للعب أدوار سياسية وأمنية متقدمة في جنوب ليبيا، خاصة من جانب فرنسا التي ساهمت في تمويل وتسليح أبناء القبيلتين حسب تصريحات المسؤولين الرسميين في تشاد والنيجر وكذلك تقارير سابقة لفريق الخبراء الأممي التابع للجنة الجزاءات الدولية.

وبخلاف الصراعات التي أطرافها قبيلتي التبو وأولاد سليمان والقذاذفة والطوارق وأزوية في جنوب ليبيا، تبقى النزاعات الاجتماعية بين مكونات المنطقة الجنوبية الأخرى هامشية ومحل احتواء دائما رغم هشاشة الأوضاع الأمنية في المنطقة وحدودها المفتوحة على دول الجوار.

الصراعات الاجتماعية الراهنة في جنوب ليبيا

انعكس تفاقم الأزمة السياسية والأمنية في ليبيا منذ العام 2014 مع إطلاق عملية الكرامة في بنغازي وعملية فجر ليبيا في طرابلس وتصاعد حدة الاستقطاب المحلي في مختلف أنحاء البلاد آنذاك، سلبا على المنطقة الجنوبية ومكوناتها الاجتماعية، وظهرت بؤر التوتر في كل من سبها وأوباري ومرزق والقطرون والكفرة، نتيجة تطور الموقف إلى اقتتال عنيف خلف خسائر بشرية ومادية كبيرة، وهو ما تسبب في انقسام حتى داخل القبيلة الواحدة. وبات بناء على ذلك ظهرت ثلاثة أطراف سياسية رئيسية هيمنة على مواقف القوى الفاعلة في الجنوب هي:

- الطرف الأول أنصار النظام السابق وهو تحالف ضم في بدايته قبيلة القذاذفة والمقارحة بقيادة عدد قيادات النظام التي فرت إلى الجنوب وحاولت رص الصفوف مجددا والمبادرة بالهجوم على خصومها السياسيين في محاولة لاستعادة عقارب الساعة إلى الوراء، وهو ما تسبب مبكرا في اندلاع النزاع بين القاذفة أولاد سليمان في العام 2014بمدينة سبها ثم سرعان ما انتقل إلى أوباري بين التبو والطوارق.

- الطرف الثاني أنصار عملية الكرامة: وهو تحالف ضم في بدايته قبيلة أزوية ولاحقا التبو في الجنوب الشرقي، قبل أن تلتحق به قبيلة أولاد سليمان في العام 2018.

- الطرف الثالث أنصار عملية فجر ليبيا: وهو تحالف كان يضم قبيلة أولاد سليمان والطوارق ثم أبناء التبو في فزان.

وبخلاف الطرف الأول الذين يطمحون للانتقام وعودة النظام السابق، بقيت دوافع الداعمون لعمليتي الكرامة وفجر ليبيا في المقام الأول في هذه العمليات هي الحصول على الدعم المادي والسلاح من خصومهم في الشمال من أجل تغيير موازين القوة لصالحهم في الجنوب قبل كل شيء. وهو ما فتح الباب مبكرا للاستعانة بمقاتلين من خارج الحدود وإشراكهم في جولات القتال، والتي شملت استدعاء التبو لأبناء عمومتهم في تشاد وكذلك فعل الطوارق بدرجة أقل، وأقدم القبائل العربية الأخرى على إشراك عناصر الحركات المسلحة التشادية والسودانية المتمركز في جنوب ليبيا في القتال الدائر بينها.

على هذه الخلفية السياسية، تسببت حدة الاستقطاب المتصاعد في الشمال في تعزيز 6 نزاعات اجتماعية في جنوب ليبيا على الأقل هي:

1. أولاد سليمان والقذاذفة: باعتبارهما القطبان

المتنافسان في مدينة سبها حيث عادة ما ينشب القتال ذو الخلفية السياسية بين الطرفين على خلفيات متعددة. ويشير معدل العنف الناجم عن خلافتهما الاجتماعية إلى شدة التوتر رغم تعقيدات الترابط الاجتماعي وعلاقات المصاهرة بينهما. فخلال الأعوام 2012 و2014 و2016 شهدت سبها تصعيدا غير مسبوق للعنف بين الطرفين رغم أن أسباب اندلاعه كان يمكن احتوائها دون تكاليف وهو ما تدلل عليها اتفاقات الصلح التي وقعت بينهما في 2014 و2016، إلا الخلاف السياسي يظل المصدر الرئيسي لعودة التوتر بينهما من جديد.

2. أولاد سيلمان والتبو: وهو نزاع بدأ أيضا مبكرا على خلفية الطموح السياسي والأمني للطرفين وغزته أطراف ثالثة تارة لتغليب طرف على الآخر وأخرى لاستدامة النزاع الذي اندلع إثر محاولات الطرفين الهيمنة الأمنية والسيطرة على المواقع الاستراتيجية في سبها، خاصة قلعة «القاهرة» والقاعدة العسكرية المجاورة لها والتي سيطر عليها مقاتلو التبو في وقت مبكر بعد العام 2012، ما منحهم تفوقا أمنيا لبعض الوقت آثار مخاوف أبناء قبيلة أولاد سليمان من طموح التبو. ورغم أن كلا الطرفين كانا حليفين خلال العام 2011، ومن أنصار فجر ليبيا في العام 2014، إلا أن استمرار المنافسة بينهما في الجنوب فتح الباب لانقسامات بينية في صفوف الطرفين ودخول أطراف ثالثة بينهما.

3. صراع التبو والطوارق في أوباري: رغم أن منطقة وادي لآجال جنوب غرب ليبيا يتفوق فيها الطوارق عدديا، إلا أن للتبو وجود مؤثر خاصة في المناطق الجنوبية منها، وتعززت قوة هذا الوجود بتحالف التبو بعد العام 2011 مع الزنتان اللذين أشركوهم في تأمين حقل الفيل النفطي بحوض مرزق جنوب غرب ليبيا، وهو ما أثار مخاوف الطوارق من مساعي التبو لمد نفوذهم في مناطقهم. إلى أن انفجر الوضع في العام 2014 إثر نزاع نشب بين أبناء القبيلتين حول بيع الوقود سرعان ما تطور إلى أعمال عنف في أوباري تسببت في نزوح أهالي المدينة بعدما تلقى الطرفين إمدادات مالية وحربية ومقاتلين من عمليتي الكرامة وفجر ليبيا وأطراف خارجية، إلى أن وقع الطرفين اتفاق مصالحة برعاية قطرية في نوفمبر 2015، وهو الاتفاق الذي لازال صامدا حتى الآن.

4. صراع التبو وأزوية جنوب شرق ليبيا: بمناطق الكفرة وريبيانة جنوب شرق ليبيا، وهو ليس وليد مرحلة ما بعد القذافي وإنما سابق لها. وتعود التوترات بين الطرفين على خلفية مساعي الهيمنة وتعزيز النفوذ المحلي بالمنطقة واتهامات قبيلة أزوية للتبو بمحاولة تغيير الوضع الديموغرافي بالمنطقة عن طريق استقدام وتوطين أبناء عمومتهم في تشاد وهو ما ينفيه التبو الذين يطالبون بتجنيسهم ويتهمون النظام السابق والسلطات الجديدة بالإخلال بمعالجة هذا الملف. إضافة إلى ذلك يتنافس الطرفان للسيطرة على الحدود وطرق التهريب والتجارة ومناجم الذهب المنتشرة على الحدود بين مصر والسودان وليبيا وتشاد والتي

تسببت في مقتل المئات خلال مطلع الشهر الجاري. ولم تنجح أي اتفاقات توصل لها الطرفين برعاية أطراف خارجية أو محلية في وضع حد للنزاع المستديم بينهما. رغم أن الطرفين شركاء في التحالف الداعم لعملية الكرامة منذ العام 2014.

ويلاحظ أن هذه الصراعات الأربعة في الجنوب تشترك في أنها تتغذى من الخلافات السياسية والمنافسات الأمنية ومخاوف الاجتماعية من التغيير الديموغرافي في المنطقة، وهو ما يفسر عدم قدرة المحاولات المحلية والقائمين على جهود فض النزاعات في التوصل إلى تسويات عملية لها. ذلك أن عمليات التهدئة القائمة في بعض المناطق تحققت بفضل وعود قدمت لأطراف تلك النزاعات بصرف تعويضات وتحقيق بعض المكاسب المتعلقة بالتمثيل السياسي أو الأمني أو التمكين الاقتصادي من قبل الوسطاء المحليين أو الأجانب، والذي عادة ما يتسبب عدم الإيفاء بها إلى عودة التوتر بين أطرافها.

تأثير الجماعات العابرة للحدود على ديموغرافيا جنوب ليبيا

تشكل الامتدادات العابرة للحدود لغالبية المكونات الاجتماعية في جنوب ليبيا مع دول الجوار، تحديا رئيسيا في إدارة الحدود للسلطات الرسمية في تلك البلدان، والتي تتسم بالهشاشة والضعف وعدم القدرة على السيطرة وإدارة وتأمين المناطق الحدودية المترامية. وتركت مهمة إدارتها عبر اتفاقات ضمنية مع المكونات الاجتماعية في شمال تشاد والنيجر والسودان وجنوب ليبيا من خلال بناء شبكات من التحالفات الهجينة بين أبناء القبائل التي تسكن تلك المنطقة والجماعات العابرة للحدود والسلطات الأمنية والعسكرية التي عادة ما يكون عناصرها من سكان تلك المناطق.

وقد ترتب على هذه العملية الهجينة والمعقدة في إدارة الحدود المشتركة بين ليبيا ودول الجوار الجنوبي ثغرات عديدة تسببت في ظهور مشاكل أمنية ممتدة لهذه الدول أهمها:

- التنافس الديموغرافي بين القبائل: الذي يترتب عليه نزاعات اجتماعية تنشأ نتيجة التسابق القبلي للهيمنة والسيطرة على مصادر الموارد الطبيعية.

- ظهور جماعات وتنظيمات مسلحة: بمختلف أنواعها بعضها تابع للقبائل وأخرى تمارس مختلف أنواع الجرائم من تهريب البضائع والسلع إلى السلاح والإرهاب.

نتيجة لذلك الوضع الهش سياسيا واجتماعيا وأمنيا، تسجل التقارير الدولية الرسمية الصادرة عن أجهزة الاستخبارات والأمن والدبلوماسية في الأمم المتحدة والدول المعنية بليبيا، أن انتشار الجماعات العابرة للحدود بين ليبيا ودول جوارها الجنوبي بدأ في وقت مبكرا قبل أحداث العام 2011، والتي جرى توظيفها واستغلالها من قبل السلطات إما لإدارة الحدود أو توظيفها سياسيا، مثلما كان الحال إبان عهد القذافي الذي أتاح معسكرات في جنوب ليبيا للجماعات المسلحة القادمة من السودان والنيجر وتشاد ومالي، والتي وظفت من ناحيتها وجودها في ليبيا لبناء شبكات مصالح مع أبناء عمومتها في تلك البلدان وجرى توظيفها بعد سقوط نظامه في طرابلس، في القتال بين القوى الليبية المتصارعة، مقابل وعود بتسوية أوضاعها الاجتماعية أو توفير الدعم المالي والعسكري حال قررت العودة إلى بلدانها.

وإلى جانب النزاعات الأربعة الرئيسية داخل الأراضي الليبية المشار إليها سابقا، سجلت المنطقة الجنوبية نزاعات عابرة للحدود بين المكونات الاجتماعية أبرزها:

1. صراع التبو والجماعات المسلحة الدارفورية القادمة من السودان الذين شاركت مجموعات منهم جنبا إلى جنب مع أطراف الصراع الليبي. حيث سجلت مناطق الحدود الليبية قتلا عنيفا بين هذه المجموعات حول الغنائم والسيطرة على مناجم الذهب. كما شهد محيط مدينة مرزق وبلدة القطرون وتجرهي قتالا بين الطرفين بسبب دعم العناصر السودانية لقوات القيادة العامة الليبية في قتالها ضد المجموعات المسلحة التباوية.
2. صراع التبو وقبائل المحاميد في تشاد: الذي اندلع قبل أسابيع بمناطق التنقيب عن الذهب وخلف عشرات القتلى بحسب ما أعلنته السلطات التشادية مؤخرا.

خلاصة:

بناء على ما تقدم، يمكن القول إن المعضلة الديموغرافية في جنوب ليبيا تشكل تحديا يتيعن معالجته كمسار رئيسي في عملية التسوية الشاملة للأزمة الليبية موزاي للمسارات السياسية والأمنية والاقتصادية. لأن إهماله خلال السنوات الماضية ساهم في استدامة حالة عدم الاستقرار ومفاقمة النزاعات المحلية بين المكونات الاجتماعية في المنطقة الجنوبية، التي تحاول توظيفه على أكثر من مستوى لانتزاع المزيد من المكاسب وممارسة الابتزاز سواء على السلطة السياسية أو في نزاعها مع بقية المكونات الاجتماعية الأخرى. فضلا عن أن انتماء الأفراد إلى القبيلة مع ضعف الدولة بات أقوى من الرابطة الوطنية الجامعة ما يهدد كيان الدولة ويتيح المجال لدولة القبيلة التي تقوم على رابطة الدم والعصبية الاجتماعية وليس على أساس المواطنة.

كما أن إهمال التحدي الديموغرافي في الجنوب يؤثر سلبا على علاقات ليبيا وجوارها الجنوبي الذي يشكو من تزايد المخاطر الأمنية جراء استمرار حالة الفوضى واللادولة في جارتهم الشمالية، وما يترتب على ذلك من أعباء أمنية إضافية عليها بالتزامن مع عدم الاستقرار الأمني الداخلي في تلك البلدان.

كامل عبدالله

باحث متخصص في الشؤون الليبية

الإرهاب في جنوب ليبيا: التعايش على الفوضى وتشابك المصالح مع الجريمة المنظمة

على الرغم من انحسار نشاط التنظيمات الإرهابية وتراجع جغرافيا عملها في الساحة الليبية، إلا أن ذلك لا يعني انتفاء التهديد الإرهابي، إذ ظهر مؤخرًا عدد من المؤشرات التي تدل على نوايا تنظيمي «القاعدة» و«داعش» لإيجاد مساحة لنشاطهما في الجنوب الليبي، الأمر الذي يُثير جُملة من التساؤلات حول طبيعة النشاط الإرهابي في الجنوب الليبي، ودوافعه، والإشكاليات المرتبطة به.

النشاط الإرهابي في الجنوب الليبي

سعت التنظيمات الإرهابية إلى استغلال حالة السيولة الأمنية والسياسية في ليبيا بهدف تعزيز نفوذها. فبالنسبة لتنظيم «داعش»، شهد عام 2014 أول ظهور له في ليبيا؛ حيث ظهر عدد من المسلحين التابعين لما يسمى «مجلس شورى شباب الإسلام» في مدينة «درنة» ممن بايعوا التنظيم، غير أنه فشل في استمرار التواجد بها، وتحول بعد ذلك للسيطرة على مدينة «سرت»، لكن بفضل الضربات الجوية الأمريكية المستمرة على معسكراته الموجودة خارج المدينة شهد نشاطه تراجعًا منذ عام 2017.

وقد عاد إلى دائرة الضوء عام 2019، باستهدافه مؤسسات مرتبطة بالدولة الليبية، واستمر في تبني تكتيك الهجمات الصغيرة، حيث نفذ حوالي (9) عمليات في ليبيا خلال عام 2020، و(4) عمليات خلال عام 2021، ناهيك عن قيامه بشن (3) عمليات في الثلث الأول من عام 2022، ويتمركز حاليًا في منطقة «فزان»، ويقدر عدد عناصره بحوالي 50 عنصرًا يتحركون في محيط مدينة «سبها» ومناطق مثل «مرزق» و«أم الأرانب» في جنوب غرب ليبيا. وعلى الرغم من فقدان التنظيم معظم قياداته وتراجع قدرته على التجنيد، إلا أنه لا يزال يتمتع ببعض القدرات العملياتية، وإن كانت ضعيفة والتي يسعى من خلالها إلى إعادة بناء

هيكله التنظيمي في ليبيا بهدف إيجاد مساحة له في المنطقة الحدودية بين الجزائر وليبيا والنيجر.

ويُعد إصدار «داعش» في ليبيا (الذي جاء تحت عنوان: «وأخرجوهم من حيث أخرجوكم») في ديسمبر عام 2019 هو الأول في عهد «إبراهيم الهاشمي القرشي» (الزعيم السابق للتنظيم). حيث نشر التنظيم خلال إبريل للعام الجاري صورًا جاءت تحت عنوان «يوميات جنود الخلافة في شهر رمضان بولاية ليبيا»، حيث ظهر عدد من عناصره في منطقة صحراوية أثناء تناولهم الإفطار، وأداء الصلاة، وذلك بهدف التأكيد على نفوذ التنظيم في الساحة الليبية.

وفي سياق موازٍ، سعى تنظيم «القاعدة» إلى إيجاد موطئ قدم في ليبيا مستغلًا حالة الفراغ الأمني والمؤسسي، وعلى الرغم من استهداف عدد من قياداته بفعل الضربات الأمريكية، ناهيك عن القبض على عدد آخر؛ إلا أنه عمل على الحفاظ على وجوده بما يحقق له مصالحه، حيث تمركز في مناطق «أوباري» و«غات» الواقعة في جنوب غرب ليبيا. ويتّبع التنظيم استراتيجية الكمون، إذ يتجنب شن هجمات تلفت الأنظار وذلك في ضوء هدفين، يتعلق أولهما بالحفاظ على سيطرته على ممرات التهريب، خاصة ممر «السلفادور» في المنطقة الواقعة على الحدود الجزائر وليبيا والنيجر. وينصرف ثانيهما إلى تقديمه الدعم اللوجستي للتنظيمات التابعة له في منطقة الساحل.

وبالتالي، يمكن القول إن نشاط التنظيمين في الوقت الحالي يتركز في الجنوب الليبي، بهدف استغلال حالة الانكشاف الأمني هناك، ناهيك عن كونه غير مأهول بالسكان، فضلًا عن انتشار عصابات الجريمة المنظمة، وهو ما سوف يتم إيضاحه تفصيلًا.

دوافع متعددة

ثمة دوافع متعددة خلف سعي تنظيمي» القاعدة» و»داعش» إلى توسيع نفوذهما في ليبيا، يمكن استعراضها على النحو التالي:

1. تغير النهج الاستراتيجي: في ضوء الهزائم التي مُنيت بها التنظيمات الإرهابية في معاقلها التقليدية، سعت للبحث عن ساحات بديلة للتمدد، فكان الانتقال الاستراتيجي إلى إفريقيا، بهدف التمدد العملياتي والحفاظ على النفوذ الجغرافي، ولا سيما في ظل المحفزات التي تتوافر في بعض دول القارة الإفريقية، حيث استمرار الإشكاليات السياسية والأمنية والبيئية المركبة بما يوفر سياقات حاضنة لنشاط التنظيمات الإرهابية، سواء على صعيد التوسع الجغرافي، أو على صعيد التجنيد.
2. الخصوصية الجغرافية: تُعد الجغرافيا الليبية ساحة جذابة لنشاط التنظيمات الإرهابية وذلك في ضوء ما توافر فيها من خصائص؛ يتعلق أولها باتساع مساحة الأراضي الليبية، وغياب سلطة مركزية قادرة على بسط نفوذها على تلك المساحة بما يسهل عملية اختراق الحدود. وينصرف ثانيها إلى طبيعتها الصحراوية وتضاريسها الصعبة، ولا سيما الجنوب الليبي بما يتيح فرصة للعناصر الإرهابية للتخفي. ويتصل ثالثها بحدودها المجاورة لست دول (مصر، والسودان، وتشاد، والنيجر، والجزائر وتونس) بما يوفر للتنظيمات معبرًا رئيسًا يمكّنها من الوصول إلى العمق الإفريقي.

3. تعزيز الصورة الجهادية: يتبنى تنظيم «داعش» مقاربة البروباجندا الدعائية، إذ يرى أن إنتاج الدعاية ونشرها يعد -في بعض الأحيان- أكثر أهمية من العمليات الإرهابية. وفي ضوء ذلك التوجه سلط التنظيم الضوء على ليبيا في دعايته، إذ أثنى «أبو بكر البغدادي» (الزعيم الأسبق لتنظيم داعش) في آخر ظهور له (في إبريل 2019) على الهجمات التي نفذها التنظيم في بلدة «الفقهاء» بليبيا، بهدف الانتقام من هزيمة التنظيم في الباغوز.

4. الهياكل الحاضنة: تتميز الساحة الليبية بوجود جملة من الهياكل الحاضنة لنشاط التنظيمات الإرهابية، حيث يُمثل الصراع الحالي الدائر في ليبيا، بجانب انهيار المؤسسات الليبية، وانتشار المظالم الاجتماعية، ودعم قوى إقليمية للعناصر الإرهابية، فرصًا للتنظيمات كي تعزز نشاطها، إذ إن الإرهاب لا يعمل بمعزل عن الفراغ الأمني والمؤسسي والسياسي.

إشكاليات عديدة

في ضوء ما تقدم، هناك جُملة من الإشكاليات المتعددة، التي يمكن إجمالها على النحو التالي:

1. معضلة التجنيد: إذ فقد تنظيما «القاعدة» و«داعش» قدرتهما على التجنيد في الساحة الليبية، وتبلور ذلك في ضوء محددين؛ يتعلق أولهما بانخفاض عدد عناصرهما حيث لا يتجاوز المنتمين لكل تنظيم 50 عنصرًا. وينصرف ثانيهما إلى سعي تنظيم «داعش» لتجنيد مقاتلين أجانب بهدف سد عجز العنصر البشري لديه، إذ أسفرت عملية أمنية قامت بها قوات الجيش الليبي في فبراير 2022 لمداهمة معاقل التنظيم عن اعتقال 30 عنصرًا أجنبيًا من إريتريا، والسنغال، ومالي، والنيجر، ونيجيريا. وفي ضوء تراجع قدرات التنظيمات على التجنيد على خلفية الدوافع الأيديولوجية، تجدر الإشارة إلى احتفاظ تركيا بحوالي 7000 من المرتزقة التابعين لها داخل ليبيا. وعلى الرغم من كونهم غير نشطين في الوقت الحالي، فإن ذلك لا ينفي احتمالية تجنيدهم من قبل التنظيمات الإرهابية.

2. التحالف مع الجريمة المنظمة: يتعلق بالارتباط بين التنظيمات الإرهابية و عصابات الجريمة المنظمة في الجنوب الليبي، حيث تشير التقديرات الأممية إلى أن التنظيمات الإرهابية في إفريقيا، لا سيما تنظيم «داعش»، تعاني من ضعف التمويل، في ضوء تجاوز نفقات التنظيم إيراداته. ومن ثم تصاعد الارتباط بينه وبين وعصابات الجريمة المنظمة هناك، إذ اعتمدت عائداته المالية على النهب، وتجارة المخدرات، والاتجار بالبشر، والهجرة غير الشرعية. وعلى الرغم من أن حجم الأموال التي تتحصل عليها التنظيمات الإرهابية من تهريب المهاجرين في شمال إفريقيا غير واضح، إلا أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قدّر أن تهريب المهاجرين من غرب أفريقيا إلى شمالها يولد ما يتراوح بين 760 مليون دولار إلى 1.1 بليون دولار سنويًا، مما يشير إلى أن هذا النشاط قد يكون مصدرًا محتملًا للربح بالنسبة للتنظيمات الإرهابية.

3. تباين الأهداف: فيما بين تنظيمي «القاعدة» و«داعش» في ليبيا، إذ يسعى الأول إلى الحفاظ على مصلحته الاستراتيجية المتعلقة بتأمين ممرات التهريب الخاصة به والتي تضمن له تعزيز مصادر

تمويله، ناهيك عن رغبته في توفير منصة للدعم اللوجيستي له في منطقة الساحل، إذ إنه يعطي الأولوية للنجاحات التي تحققها جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين «التابعة له في منطقة الساحل. وفي ضوء ذلك عمد إلى اتباع استراتيجية الكمون في جنوب غرب ليبيا، بينما يسعى الثاني إلى التأكيد على وجوده في ليبيا عبر شنه هجمات وإن كانت صغيرة بهدف الحفاظ على سمعته الجهادية من جهة، وتأكيد استراتيجيته القائمة على البقاء والتوسع من جهة أخرى.

4. معضلة دول الجوار: وذلك في ضوء تميز بعض دول منطقة الساحل بعدد من محفزات التطرف الإرهابي. فعلى الصعيد السياسي، تتميز الدول الواقعة في ذلك النطاق الجغرافي بتصاعد حدة الاضطرابات المرتبطة بالصراعات السياسية والانقلابات العسكرية. وعلى الصعيد الأمني لا يمكن إغفال هشاشة الحدود، وزيادة الثغرات الأمنية المرتبطة بها نتيجة لتواضع القدرات في المجال الأمني والعسكري والاستخباراتي، ناهيك عن تمدد شبكات الجريمة المنظمة وتفشي جرائم الاتجار بالبشر والسلاح. وبالتالي ينعكس هذا المشهد على أمن الدولة الليبية نتيجة وقوعها في سياق جغرافي مضطرب.

مجمل القول، تُساهم حالة الانقسام السياسي والاضطراب الأمني في الدولة الليبية في توفير بيئة خصبة لنشاط التنظيمات الإرهابية، وعلى الرغم من الضعف الذي تعاني منه التنظيمات في الوقت الحالي في الساحة الليبية، سواء على صعيد التجنيد أو على صعيد التمدد الجغرافي، إلا أن هذا لا يعني تراجع التهديد، وذلك في ضوء جملة من العوامل؛ يتعلق أولها باحتفاظ كل من تنظيمي «القاعدة» و«داعش» بخلايا قادرة على التكيف بصيغ مختلفة. وينصرف ثانيها إلى وجود عدد من المصالح الاستراتيجية للتنظيمات الإرهابية في ليبيا، وعلى رأسها استمرار حالة السيولة القائمة في الداخل الليبي. ويتصل ثالثها بارتباط منطقة شمال إفريقيا خاصة ليبيا بالتفاعلات السياسية والمعادلات القائمة في الساحل الإفريقي.

تقي النجار

باحث بوحدة الإرهاب والصراعات المسلحة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

حدود ملتهبة:

كيف انعكست الصراعات في دول جنوب ليبيا على إقليم «فزان»؟

تُلقي الأزمات والصراعات في العديد من دول الجنوب ليبيا بظلالها على الأزمة في جنوب ليبيا، وأفرزت واقعًا معقدًا، ولا سيما أن طول أمد الصراع قد جعل المنطقة إحدى بؤر التوتر والصراعات المستعصية على التسوية، وهو الأمر الذي يزيد من تعقيد المشهد الليبي في الجنوب بفضل تعدد الأطراف المتدخلة، وتعارض مصالحها، مما يجعل أي حديث عن تسوية في الجنوب أمرًا في غاية الصعوبة. تلك المعضلة سوف توفر بيئة مناسبة للجماعات الإسلامية الراديكالية بمختلف انتماءاتها للتمسك بالعنف والفوضى، كوسيلة لإطالة أي عملية تسوية في جنوب ليبيا، بغية تأمين نفسها وتحقيق مكاسب تجعلها فاعلًا مهمًا في الجنوب.

ويعتبر إقليم فزان واحدًا من الأقاليم الثلاثة التي شكلت ليبيا بعد الاستقلال الرسمي عام 1951، وبعد الاستقلال تم تقسيم الإقليم إلى وحدات إدارية صغيرة بسبب موقعه في الصحراء وكسائر أقاليم الجنوب في العديد من الدول ما بعد الاستقلال. ويقدر سكانه بحوالي 10% من إجمالي سكان ليبيا البالغ عددهم 6 ملايين نسمة. وينقسم السكان في الإقليم إلى عرب وطوارق أمازيغ وتبو، وهي جماعات قوية ومؤثرة ولها هويتها الخاصة ومطالبها الذاتية، فالطوارق والتبو والأمازيغ يطالبون دومًا بحماية ثقافتهم ولغتهم باعتبارهما جزءًا لا يتجزأ من هويتهم.

أما باقي المجموعات القبلية التي لا تنتمي إلى تلك المجموعات في الإقليم فيتم تسميتهم بـ«الفزانة». وتبلغ مساحة إقليم فزان تقريبًا 551,170 كم مربع، وعدد السكان نصف مليون نسمة، وأغلبهم من العرب من أبناء القبائل، كأولاد سليمان والحسانة والزوية والقذاذفة والمقارحة. فقبائل التبو والطوارق تتميزان بامتداداتهما في العديد من دول الجوار الأفريقي، فالتبو قبيلة تتواجد في كل من السودان وتشاد والنيجر، أما الطوارق فيستوطنون الصحراء

في جنوبي الجزائر، وأزواد شمالي كل من جمهورية مالي وبوركينافاسو والنيجر، وهو ما ربط الإقليم بدول جنوب ليبيا بصورة أو بأخرى جنبًا إلى جنب مع حركة التجارة التي تجعل وجهة القبائل شطر الجنوب، فالإقليم مركز اقتصادي واجتماعي مهم لقبائل الجنوب الليبي إلى حد كبير، لاعتماد جميع القبائل على التجارة العابرة للحدود.

إضافة إلى ذلك يعتبر التبو جزءًا من إثنية تنتشر كذلك في تشاد والنيجر والسودان. والطوارق هم أمازيغ الصحراء، ممن يستوطنون الصحراء الكبرى، في جنوبي الجزائر، وأزواد شمالي مالي، وشمالي النيجر، وشمالي بوركينافاسو.

ويعد الإقليم إحدى أهم المناطق الاستراتيجية في الدولة الليبية لما ينعم به من ثروات هائلة من نفط وماس وذهب، بالإضافة إلى كونه ممرًا إلى دول الساحل الإفريقي. ويرتبط بحدود مشتركة مع كلٍ من النيجر وتشاد والسودان، ويُشكل إحدى أخطر الحلقات في ليبيا لما يشكله من تهديدات على أمن دول الجوار الليبي والقارة الأوروبية بسبب انتشار الهجرة غير الشرعية.

ويشهد إقليم فزان صراعات وانقسامات داخلية تعود في أصلها إلى التنافس بين القبائل على الموارد القليلة، وفضلًا عن ذلك يتأثر الإقليم بحالة عدم الاستقرار التي تعاني منها الدولة الليبية والصراع الدائر على السلطة بين الأطراف السياسية، والأقاليم المختلفة، فضلًا عن تأثره بالصراعات في جنوب ليبيا بين عدد من الدول.

وتمثل منطقة فزان بجنوب ليبيا منطقة اقتصادية مهمة ليس فقط للقبائل الليبية، بل تجاوز الأمر ذلك ودخلت العديد من الجماعات العابرة للحدود، ليس فقط لاعتبارات حقول النفط حيث ينتج إقليم فزان أكثر من نصف مليون برميل يوميًا، ولكن لضعف بنية الدولة الليبية وعدم قدرتها على مراقبة الحدود الجنوبية، وهو ما استغلته الجماعات الخارجة عن القانون في إنعاش تجارة السلاح والتجارة غير المشروعة وتهريب البشر والوقود والبضائع، كمنافسة فيما بينها على تشكيل الجنوب الليبي وفقًا لمصالحها، لا سيما أن العلاقات القبلية أقوى من ثقتها بالحكومة أو ولائها لها. ومنذ سقوط نظام القذافي، استفادت بعض القبائل من الفوضى التي اجتاحت ليبيا، من خلال الاتجار بالبشر، وتجارة الأسلحة، والمخدرات. وبعد أكثر من عشر سنوات منذ انهيار النظام السابق، لا تزال الحدود الجنوبية الليبية ساحة للمعارك والتحالفات العابرة للحدود.

تمدد الصراعات

تُعتبر بعض الدول جنوب ليبيا مصدرًا للقلق المستمر والتهديد وعدم الاستقرار في إقليم فزان، وأصبحت المعطيات الداخلية في هذه الدول تنعكس بصورة كبيرة على الوضع في إقليم فزان، بفضل التداخل القبلي من جهة والتجارة غير المشروعة من جهة أخرى، وتشكلت الروابط وعلاقات المصاهرة بين القبائل في إقليم فزان مع العديد من دول جوار ليبيا، والتي وُظفت كمصالح مشتركة والحفاظ على بقاء العلاقات القبلية بين تلك القبائل بدول مثل السودان وتشاد والنيجر. وقد أصبح تأثير التغيرات الداخلية في تلك الدول أكثر عمقًا بسبب طبيعة البيئة القبلية المتشابكة، والتجارة غير المشروعة التي تمثل مصدرًا اقتصاديًا كبيرًا. من ناحية أخرى، أشارت بعض التقديرات إلى تهريب ما يقارب 60 ألف قطعة سلاح من ليبيا إلى دول الجوار منذ المرحلة الأولى من الثورة الليبية.

1. الأزمات والصراعات في السودان:

منذ سقوط نظام البشير لا يزال السودان متعثرًا في تسوية سياسية شاملة على الرغم من إبرام اتفاق مع الحركات المسلحة في دارفور، فضلًا عن أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لم تكن مستقرة، وأصبحت الأوضاع متردية على كافة الأصعدة، حتى الاحتياجات الضرورية والملحة أصحبت في تراجع وعجز كبيرين. كما أن الأوضاع الأمنية التي أصبحت تحيط بالسودان داخليًا وخارجيًا وعلى أطراف حدوده تمتد لدول جوار محاذية ليصبح السودان حلقة مشتعلة، حيث لا يزال الوضع الأمني يشكل عقبة حقيقية بكافة مستوياته، مما أدى إلى تراجع صورة السودان ما بعد البشير في الخارج، وأصبح يتصدر نشرات الأخبار في وسائل الإعلام العربية والأجنبية كدولة يرمز لها باستفحال العنف السياسي والقبلي الذي أصبح يهدد الاستقرار خاصة في ولايات دارفور الخمس ذات الصلة القوية بإقليم فزان الليبي. ومن أهم تبعيات عدم الاستقرار في السودان هو انتشار السلاح أو ما يعرف بعسكرة القبيلة، حيث أصبحت تتنافس القبائل في دارفور والعديد من أجزاء السودان المختلفة على التسلح والتدريب في مناطقها دفاعًا عن مصالحها ولإثبات وجودها وهيبتها في ظل تراجع هيبة الدولة السودانية. فبعد قرابة أربعة أعوام من إسقاط نظام الإسلام السياسي في السودان، أصبح المشهد السوداني مشحونًا بحالة استقطاب سياسي واحتقان اجتماعي مصحوب بالعنف.

ويتأثر إقليم فزان بصورة أساسية بالصراع في إقليم دارفور في غرب السودان، فمنذ عام 2003 تعيش ولايات دارفور الخمس صراعات ونزاعات قائمة على أسس عرقية وإثنية، وهي صراعات على الموارد، والأغلبية العظمى من النزاعات وأعمال العنف التي تصاحب تلك الصراعات تكون بين القبائل العربية والإفريقية، وتلك الصراعات خطر حقيقي مباشر على جنوب ليبيا، ومن أهم تأثيراتها:

أ. حدت الصراعات في دارفور من جهود مكافحة الإرهاب وتؤثر حتمًا على النزاعات ذات الصلة في جنوب ليبيا.

ب. نتيجة للتداخل القبلي فإن هناك انخراطًا قبليًا من قبائل بين إقليم دارفور وإقليم فزان في الصراع في إقليم دارفور وأيضًا في إقليم فزان المضطرب، وهو ما يجعل هناك حالة من الفوضى وعدم الاستقرار وتفاقمًا للصراعات القبلية العابرة للحدود.

ت. معظم المرتزقة من الحركات الدارفورية المسلحة في ليبيا، وكانت صفقة تمت بين رجال دولة القذافي مع بعض قيادات الحركات، وكانت أموال طائلة تصل لتلك القيادات. وبعد سقوط القذافي ونظامه أصبح معظم المقاتلين من تلك الحركات يعملون لصالح أنفسهم بعيدًا عن قيادات الحركات.

ج. تستغل الجماعات الإرهابية بيئة عدم الاستقرار لتسهيل تحركاتها وعملياتها.

د. تستغل الدول والجماعات المارقة البيئة المضطربة من أجل ممارسة التجارة غير المشروعة وتجارة المخدرات والاتجار بالبشر وغيرها من الأنشطة بما فيها تهريب الأسلحة.

ه. يتيح عدم الاستقرار في الجنوب فرصة لتدخل الفواعل الإقليمية والدولية في الأزمة الليبية بطرق مختلفة، من بينها تجنيد المرتزقة، الأمر الذي يطيل أمد الصراع من جهة، ويعقد الحلول السياسية من جهة أخرى، فإقليم فزان قد تحول إلى معبر للمرتزقة للانخراط في الصراع الدائر في شمال ليبيا.

في عام 2017، نشر مشروع الأسلحة الصغيرة في سويسرا دراسة أشار فيها إلى أهمية دارفور في الإخفاقات المتكررة في ليبيا، بسبب قلة الفرص الاقتصادية في السودان، واستمرار العنف في دارفور من العوامل الرئيسية التي على أساسها تم تدوير الفصائل والحركات المسلحة في المنطقة. أما بالنسبة لتشاد فقد ركزت على منع الجماعات المعارضة المسلحة من استغلال الانفلات الأمني بعد رحيل القذافي، واختراق حدودها. في السياق ذاته، عبرت الحدود الجماعات المسلحة السودانية والتشادية ومليشياتهم بشكل منظم إلى ليبيا. وتظل الآليات والمبادرات الثلاثية للحوار السوداني-السوداني التي يرعاها كل من الاتحاد الإفريقي ومنظمة الإيجاد والأمم المتحدة، قد فشلت في تسوية سياسية حقيقية للأزمة الداخلية السودانية، نتيجة لتباين وجهات النظر بين الفرقاء السودانيين، مما أدى إلى تأجيل الحوار إلى أجل غير مسمي. وتبدو الوساطة الأممية على الرغم من وجود داعمين لها إقليميين ودوليين وكأنها تعمل بازدواجية في محاولة حثيثة منها لإبعاد المؤسسة العسكرية الشريك الأساسي والمهم في المعادلة السودانية.

2. الأزمات والصراعات في تشاد:

مثّلت حالة عدم الاستقرار في تشاد، بعد اغتيال الرئيس التشادي الجنرال إدريس ديبي، وتولي نجله الجنرال محمد كاكا زمام المسئولية في تشاد، إحدى أخطر الظواهر السياسية والاقتصادية والثقافية على إقليم فزان جنوب ليبيا، ويمثل النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد أحد أهم أسباب التوتر بين البلدين. ويتميز الشريط الحدود بينهما بأنه غني بالذهب والمعادن النفيسة. ويعتبر شمال تشاد معقلًا لقبائل القرعان والكاريمبو، ويحظى المتمردون بدعم وتعاطف قوي من بعض قبائل التبو الليبية، وهو استمرار لحرية الجماعات المسلحة العابرة للحدود. فبعدما تم طردهم من دارفور بغرب السودان بعد اتفاق تم إبرامه بين الحكومة السودانية والتشادية في عام 2010، وجدت المعارضة التشادية منطقة شمال تشاد بيئة خصبة سمحت لهم بالعمل في ظل انتشار السلاح بعد الثورة الليبية في عام 2011. من جهة أخرى، تحصل المعارضة التشادية المسلحة على دعم من مجموعات ليبية، ولكن بعد عملية الحوار الذي أطلق رئيس المجلس العسكري الانتقال الجنرال كاكا، وتستضيفه الدوحة، تراجعت المعارك في شمال البلاد، وهو الأمر الذي دفع المتمردين التشاديين للعودة مرة أخرى إلى إقليم فزان والانخراط في الأزمة الداخلية. وتعتبر حركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد التي تقاتل الحكومة الانتقالية، جميع مقاتليها ومنتسبيها من قبائل التبو المشتركة بين البلدين والتي تتخذ من التخوم بين الدولتين نشاطًا لجميع العمليات العسكرية.

ألقت حالة عدم الاستقرار في دول الجنوب بتأثيراتها على إقليم فزان، وذلك على النحو الآتي:

أ. أسهم عدم الاستقرار في تشاد في تدهور الأوضاع الأمنية بإقليم فزان، فضلًا عن التداعيات الاقتصادية بالنظر إلى حركة القبائل التي تأثرت بالتوترات القائمة في المنطقة والصراعات التي انخرطت بها.

ب. اتخذت المعارضة المسلحة للنظام التشادي من جنوب ليبيا منطلقًا للهجوم على القوات التشادية، وأسهم ذلك في فوضى عارمة على الحدود.

ج. تفاقمت حدة الصراعات القبلية في إقليم فزان، حيث لعبت المعارضة التشادية التي تنطلق من إقليم فزان على

إثارة الصراعات بين القبائل. فعلى سبيل المثال أججت الصراع بين التبو والقرعان من جهة والطوراق وأولاد سليمان من جهة أخرى.

ه. أدى الصراع في تشاد إلى تفاقم الأوضاع الأمنية، حيث كان لتدفق السلاح عبر الحدود أثره في تدهور الوضع الأمني، فضلًا عن تحويل الإقليم لمعبر لتجارة السلاح، وهو ما استفادت منه الجماعات الإرهابية التي اتخذت من الإقليم معبرًا مهمًا لأعمالها.

و. ساهمت حالة عدم الاستقرار في تشاد في تقوية الحركات الجهادية بجمهورية مالي، ووصول السلاح من جنوب ليبيا إلى حركة بوكو حرام النيجيرية، فضلًا عن مخاوف من امتلاك تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الغازات السامة والمواد الكيميائية واليورانيوم.

عدم الاستقرار السياسي في تشاد يُلقي بظلاله على الأزمة في إقليم فزان بجنوب ليبيا. وبرغم تمكن القوات التشادية مؤقتًا من وقف هجوم المتمردين، بالاعتماد على دعم فرنسي، فإن عدم الاستقرار السياسي في تشاد حتمًا سوف يقود إلى مزيد من التحديات التي تواجه إقليم فزان جنوب ليبيا، نتيجة لتداخل الصراع المسلح بين البلدين واعتماد المعارضة التشادية المسلحة على الأراضي الليبية كقاعدة خلفية ينطلقون منها إلى شن مزيد من الهجوم ضد الحكومة الانتقالية في تشاد.

فيما يخص عملية الحوار السياسي في تشاد، التي تبنته الحكومة الانتقالية ودعمته كل من فرنسا وقطر الدولة المضيفة للمفاوضات، كآلية لتسوية شاملة بين الفرقاء التشاديين، تم تأجيل الحوار التمهيدي الذي كان مقررًا إجراؤه في الدوحة بين الحكومة الانتقالية مع 23 تنظيمًا سياسيًا وعسكريًا نتيجة لتشعب الوضع الداخلي الناتج عن الصراع العسكري في شمال البلاد، فضلًا عن ارتفاع وتيرة الاحتجاجات المناهضة للسياسية الفرنسية في تشاد. فتلك الأوضاع الداخلية التي تمر بها دولة تشاد ذات صلة وثيقة وتأثير على إقليم فزان، فضلًا عن الصراع الإثني الممتد كونها دولة غير مستقرة سياسيًا، وأيضًا لا يزال العنف السياسي وسيلة وغاية للوصول إلى السلطة، ومن الصعب أن تثمر مفاوضات بين المعارضة التشادية والحكومة الانتقالية في الوقت الراهن عن تسوية سياسية وعسكرية شاملة، بسبب جبهة الوفاق من أجل التغيير التي يترأسها المعارض محمد مهدي التي تعتقد نفسها أقوى فصيل سياسي وعسكري معارض، وأن لها أولوية في حكم تشاد، خاصة بعد تنفيذها عملية اغتيال الرئيس التشادي السابق إدريس ديبي.

نتائج الصراع وتداعياته

1. تزايد أطماع القوى الإقليمية في إقليم فزان:

تعتبر منطقة تيبستي الجبلية (مثلث الموت) الواقعة بين ليبيا وتشاد والنيجر، منطقة استراتيجية تستخدمها المعارضة المسلحة في قتالها ضد القوات الحكومية. هذه المنطقة إحدى أهم البؤر التي تُعتبر خارج سيطرة حكومات الدول الثلاث، وهي تخضع لنفوذ الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية حيث تهريب البشر والتجارة غير المشروعة والتنقيب عن الذهب والمعادن الأخرى.

2. تزايد الأطماع الدولية في موارد إقليم فزان:

بذريعة مكافحة الإرهاب، تسعى فرنسا إلى الاستحواذ على إقليم فزان بجنوب ليبيا. باريس لديها غاية استراتيجية بعد انسحابها من جمهورية مالي وتمركزها في دولة

تشاد، فشركتا (توتال – أوريفا) تريدان الاستثمار في مجال النفط واستخراج المعادن في إقليم فزان من أجل تقاسم تركة الفواعل الأوروبية الأزمة الليبية، وهو ما من شأنه أن يجعل الثروات الليبية من أهم روافد الاقتصاد الفرنسي الذي يعاني من ركود نتيجة للحرب الروسية الأوكرانية.

3. صعود القبلية وتراجع سلطة الدولة:

وفي ظل فشل الحكومة الليبية في تفكيك شبكة المصالح الاقتصادية المحلية التي تتغذى على انعدام الأمن حيث تمتد خطوط المواجهة على طول الجنوب الليبي. إن فراغ السلطة في الجنوب جعل جميع القبائل تتحالف ضد بعضها على أساس سياسي واقتصادي وعرقي وقبلي، وأصبح من الواضح تفوق القبيلة في ظل عجز الحكومة الانتقالية غير القادرة على بسط الأمن على نطاق واسع وفي مساحات شاسعة بالجنوب الليبي، وأصبحت بعض المناطق خارجة عن القانون تقريبًا بالنسبة لجميع القبائل في الجنوب الليبي.

4. تفاقم الأوضاع الأمنية وصعود الإرهاب:

إن دول الجوار الإقليمية التي لها مصالح في جنوب ليبيا، كالحركات المسلحة في السودان، والمعارضة التشادية، والجماعات الخارجة عن القانون في النيجر بفضل التداخل القبلي، ومصالح تلك الجماعات وغيرها، لا يمكن أن يتحقق الاستقرار في إقليم فزان بصورة خاصة وجنوب ليبيا بصورة عامة. ولكن مع استمرار الأزمة في جنوب ليبيا، وعدم الوصول إلى تسوية سياسية، وعدم اتفاق الأطراف المتنازعة على جميع المبادرات التي باءت بالفشل؛ أصبح ملف جنوب ليبيا في وضع معقد وغير واضح الملامح. وأصبح إقليم فزان بؤرة للصراعات المختلفة وملجأ للمتشددين، حيث بات إقليم فزان يشكل قاعدة انطلاق في تنفيذ عمليات إرهابية ضد العديد من دول الجوار. كما أن ظهور كيانات عسكرية في إقليم فزان جنوب ليبيا كتلك التكتلات بين القبائل التي اتخذت من جنوب ليبيا كدولة لها وفرضت عليها سيطرتها بقوة السلاح، فضلًا عن الكيانات العسكرية الراديكالية.

واللافت للنظر أن المناطق الحدودية في جنوب ليبيا، من النيجر وتشاد ومالي وصولًا إلى السودان، خارج سيطرة الدولة الليبية إلى حد كبير. فتأمين الحدود الجنوبية في ليبيا يتطلب إصلاح القطاع الأمني المتدهور، والانخراط في مساعدة القبائل الحدودية في عمليات دمج واستثمارات في مجالات البنية التحتية كالتعليم والصحة.

خلاصة

يمكن القول إن المشهد في إقليم فزان جنوب ليبيا اليوم يعيش في ضبابية كثيفة، يصعب من خلالها التكهن باستشراف المستقبل، ولكن يبدو أكثر وضوحًا أن الواقع في إقليم فزان في اتجاهه إلى التقسيم طالما استمرت الولاءات القبلية الضيقة، بالإضافة للتنظيمات المسلحة التي تكرس لبقاء حالة الفوضى وعدم الاستقرار، كجزء من تحقيق مصالحها الاقتصادية في الإقليم.

صلاح خليل

باحث بمركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية

التدخل الأجنبي في الجنوب الليبي.. مطامع وتقاسم ونفوذ

أثارت وسائلُ التواصل الاجتماعي في ليبيا مؤخرًا قضية «التأشيرة» الهولندية، التي تمنح لإقليم «فزان» بشكل مباشر، وردت الخارجية الهولندية بأن الأمر سوف يتم تداركه. قد تكشف هذه الواقعة عن مدى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي التي تلعب دورًا مؤثرًا على الساحة الليبية، لكن في الواقع السياسي هناك تيار «فيدرالي» ليبي يدعو إلى إنهاء حالة اللا مركزية في البلاد. وبالتوازي كشفت دروية «جون أفريك» الفرنسية عن مسعى فرنسي لاستضافة وفد ليبي لعقد مؤتمر موضوعه الرئيسي اقتراح اتحاد فيدرالي يضم أقاليم ليبيا الثلاثة طرابلس وبرقة وفزان. واستعرض هذا التقرير الحقبة الاستعمارية الليبية ما بين الأربعينيات من القرن الماضي وصولًا إلى حقبة الاندماج التي بدأت مع معاهدة السلام (إيطاليا 1947)، وصولًا إلى إنشاء الدولة الموحدة في 24 ديسمبر 1951، والدور الذي لعبته فرنسا في هذا السياق، بعد أن كانت تطمح إلى ضم إقليم فزان إلى إمبراطورياتها الاستعمارية في أفريقيا.

إعادة إنتاج سردية التاريخ

قد يعطي إرث التاريخ الليبي في مراحل ما قبل الدولة الموحدة ومنذ حقب ما قبل التاريخ الميلادي وصولًا إلى التاريخ المعاصر، انطباعًا بمدى النهم الاستعماري للبلاد. واللافت بطبيعة الحال أنه حينما تثار قضية النفوذ الخارجي الممتدة عبر التاريخ بهذا الشكل، يبدو أن محور الاهتمام هو الموقع الجيوسياسي للبلاد. والملمح الآخر، أنه كانت هناك صعوبة في أن تستولي قوة استعمارية واحدة على دولة بهذه المساحة الشاسعة، لذا غالبًا ما تقاسمت ليبيا أكثر من قوة استعمارية. بخلاف ذلك قد يكون الملمح المهم في السياق الحالي، هو رمزية تاريخ (24 ديسمبر) لإعلان الدولة الموحدة في البلاد من الأقاليم الثلاثة، والذي كان من المفترض أن يكون تاريخ الانتخابات التي تُنهي دوامة المراحل الانتقالية في البلاد، وحالة الانقسام السياسي.

في واقع الأمر، لا يعد التاريخ الاستعماري لليبيا على هذا النحو سمة خاصة بليبيا، لكن استدعاء التاريخ هنا كاشف عن عدة مؤشرات قد تفسر الواقع الحالي، منها -على سبيل المثال- طبيعة المناطق المهملة في الدول التي شهدت عملية توحيد في المنطقة العربية عمومًا. يمكن النظر إلى حالة اليمن -على سبيل المثال- ما بعد الوحدة في تسعينيات القرن الماضي، حيث أصبح الجنوب إقليمًا مهملًا، وعلى الدرب ذاته فيه قوى انفصالية وقوى تدعو للفيدرالية. تكرر الأمر بالعكس في حالة

السودان مع الانفصال بسبب صعوبات التعايش بين المكونات، لكن لا يمكن استبعاد عامل التدخل الخارجي كلاعب محوري في كل تلك الحالات وغيرها.

مظاهر متعددة

لكن تظلّ في حالة ليبيا هناك إمكانية للتعايش فيما بين المكونات وبعضها بعضًا، فإلى جانب تلك المساعي التي تثير قضية «الفيدرالية» من آن لآخر، هناك أيضًا مساعٍ مقابلة تتعلق بقضة «المصالحة الوطنية والاجتماعية»، وهي قضية جوهرية في الحالة الليبية بشكل عام، وعلى كافة المستويات، بالإضافة بطبيعة الحال إلى أن قضايا السياسية والاقتصاد والأمن وتوزيع الثروة والعدالة تتداخل مع بعضها بعضًا. فقد حمل المجلس الرئاسي الحالي على عاتقه قضية المصالحة، ويؤكد على أن هناك مسودة قانونية بهذا الصدد في مراحلها الأخيرة، لكن من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن المسألة لا تتعلق بالإطار الرسمي والقوانين، فالخبرة الليبية في مرحلة الفوضى التي تلت عام 2011 كاشفة عن صعوبة الوثوق في هذه الآلية أو الالتزام باستحقاقاتها.

تداعيات مختلفة

كما أن القضية حينما تتعلق بالعامل الخارجي تثار قضايا مثل «السيادة» مع وجود الدولة تحت الوصاية الأممية والتقسيم»، خاصة وأنه في لحظة ضعف الدولة كما هو الحال في ليبيا هناك فرصة لإثارة مثل هذه المشروعات من جهة، ومن جهة أخرى هناك أرضية مناسبة. صحيح أن مصطلح الاستعمار والاحتلال انتهى تاريخيًا بالشكل الذي كان عليه في السابق، لكن في الوقت ذاته أصبح بالإمكان إعادة إنتاجه بصور جديدة، وفعليًا هذه الصور أو الأنماط الاستعمارية أصبح لها تجلياتها الحديثة، ومن اللافت أيضًا أن هذه التجليات أو المظاهر التي تأتي في سياق تقسيم البلاد إلى مناطق «نفوذ» كبديل لعملية التقسيم، استدعت معها التاريخ. فتركيا -على سبيل المثال- أثارت حقبة تاريخها في غرب ليبيا خلال الحقبة العثمانية، وعلاقتها مع مكون «الكورغلي»، وفرنسا تثير علاقاتها بالجنوب في إطار الوشائج التي تربطها بالجنوب كإقليم، بينما تثير الولايات المتحدة التي لم تكن قوة استعمارية في ليبيا القضية من المنظور التدخلي القائم على إثارة قضايا مثل «حقوق الأقليات».

على الجانب الآخر، لا يمكن القول إن المكونات الجنوبية بطبيعتها هي مكونات انفصالية، على الرغم من وجود بعض التوجهات التي تتعاطى مع القوى الخارجية في سياق الحصول على مزايا نوعية تثير الشكوك حول نوايا انفصالية، مثل الكونغرس الأمازيغي، وهو ما يتضح من الوثائق والبيانات الصادرة عنه، وكيف يبرز قضايا الهوية المنفصلة –كمكون غير عربي– في جنوب البلاد، وكيف تتعاطى معه الحكومات والقوى الخارجية، لا سيما واشنطن التي أبدى سفيرها ومبعوثها ريتشارد نولاند اهتمامًا بهذا الجانب، وأجرى لقاءات عديدة مع الأمازيغ. كذلك فإن بريطانيا حينما أعادت افتتاح سفارتها في ليبيا أثيرت قضايا عديدة تتعلق بالمشترك التاريخي مع ليبيا، لكن من اللافت هو استدعاء هذا المشترك بهدف توسيع مساحة الحضور على الساحة، ولعب دور مركزي في ملف الأزمة الليبية.

ارتدادات الحرب الروسية الأوكرانية

في السياق ذاته، جاءت الحرب الروسية الأوكرانية لتضيف مؤشرًا جديدًا في صراعات وتنافس القوى الخارجية المنخرطة على الساحة الليبية، من حيث كيف يمكن تقليص حجم النفوذ الروسي. وفي المقابل، تسارع موسكو إلى افتتاح سفارتها هناك، والحقيقة أن دور روسيا في الشرق ثم الجنوب ليس من خلال دور مرتزقة «فاجنر»، ولكن من خلال إعادة تموضع النظام السابق

في الجنوب من خلال سيف الإسلام القذافي، فقد سلطت العديد من التقارير الغربية الضوء، في إطار الموقف من روسيا، على أن الأخيرة تسعى إلى الإسهام في تعزيز اتجاه الفيدرالية والتقسيم من خلال إيجاد مساحة للنظام السابق في «فزان»، لكنها تظل في الأخير في مساحة التنافس الدولي. وبخلاف ذلك حينما اندلعت الحرب، فإن قضية الطاقة أصبحت القضية المركزية حاليًا في سياق السباق الدولي نحو ليبيا للحصول على النفط، وسد فجوة الطلب التي تسببت فيها الحرب.

معالجات هشة

من زاوية أخرى، لا يمكن إهمال الأسباب والدوافع التي أوصلت الجنوب إلى هذه الحالة، والتي تتمثل في أن هناك أرضية خصبة لذلك -كما سلفت الإشارة - في إطار السياق الليبي العام، لكن من الأهمية بمكان الإشارة إلى الطابع الديمغرافي وممارسات السلطات الليبية المتعاقبة تاريخيًا. صحيح أن نظام العقيد القذافي استدرك الأمر في مرحلة متأخرة، حينما اتجه إلى عملية تأسيس حواضر في الجنوب، لكن قبل ذلك اعتمد سياسة القوة في التعامل مع معضلة التمدد الديمغرافي العابر للحدود، وربما فشلت القوة في معالجة الأمر، بل على العكس كان لها تداعيات سلبية لا تزال قائمة إلى اليوم. كذلك فإن مساعي تشكيل موازين قوى ديمغرافية من خلال محاولة الأطراف الجنوبية تعزيز ثقلها عبر استدعاء امتداداتها من الخارج، حول المنطقة عمليًا إلى حالة «إغراق ديمغرافي» سلبية، وتثير قضايا من قبيل «الهوية» وبالتبعية الأرقام الوطنية. وفي هذا السياق، أصبحت هناك مشكلة في إثبات هوية آلاف البشر في الجنوب، وربما أثير هذا الأمر خلال الانتخابات عندما كشفت تقارير عن أن هناك نحو 800 ألف غير مسجلين رسميًا على قاعدة البيانات، كما تثير القضية عشرات الإشكاليات الأخرى، منها الصراعات بين المكونات الجنوبية. صحيح أنه مؤخرًا تم إغلاق ملف أحد أبرز الصراعات بين «التبو» و«الطوراق» لكن ماذا بعد، وما الذي يحمي ويضمن الاستمرار والاستقرار لهذه المصالحة وغيرها؟.

قطعًا هناك مظالم جنوبية، هناك إقليم غني بالثروات، ليست فقط موارد النفط، بل هناك ما هو أكثر من ذلك. أثير مؤخرًا -على سبيل المثال- الصراع على مناجم الذهب، وكيف انتقل هذا الصراع إلى دول الجوار، وأدى إلى مقتل العشرات، لكن الإقليم الغني بالثروات هو الإقليم الأفقر بالموارد، ويتم تسييس قضية الإقليم داخليًا في سياق التنافس السياسي بين الفرقاء الليبيين كما هو الحال خارجيًا، ومن ثم يتعرض لعملية شد أطراف من الداخل والخارج بحثًا عن مصالح وليس معالجة لهمومه ومشاكله.

في الأخير، من الأهمية بمكان الوضع في الاعتبار أن المعالجات السياسية الراهنة حولت الجنوب إلى حصة ضمن محاصصات سياسية، وبالتالي أهدرت فرص الاندماج الطوعي الحقيقي، على الرغم من أن هناك معارضة للتيار الفيدرالي، لكنه السياق الليبي الذي يستدعي من صفحات التاريخ إمكانية العودة إلى الملكية، وهو السياق ذاته الذي يستدعي الأجنبي بدعوى أنه كان جزءًا من التاريخ الليبي. كذلك من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن تداعيات التدخل الأجنبي معروفة في كل الحالات كما هو معروف نتائجها، لكن في جنوب ليبيا حيث هامش وجود الدولة أو السلطة أو الإدارة أقل مما يمكن تصوره، فإن فرصة التدخل تكون أكبر.

كذلك، لا يمكن إعفاء الأطراف العربية من هذه الإشكالية، خاصة وأنه لا يوجد منظور موحد عربي تجاه العلاقة مع ليبيا، بل يمكن القول إن هناك مقاربات بين بعض الدول، لكنها تخضع لطبيعة العلاقات بين تلك الأطراف، وكنتيجة لذلك من الطبيعي أن يكون الاهتمام العربي في إطار منظومة أمن جماعي حول ليبيا، هي إشكالية جديدة تفاقم من الوضع الليبي وتوفر فرصة لأطراف أخرى. ويمكن النظر إلى آلية دول الجوار التي تضم أربع دول عربية هي مصر والسودان والجزائر وتونس، بالإضافة إلى دول الجوار الأفريقي تشاد والنيجر، إلا أن الآلية تشهد صعودًا مفاجئًا في الاهتمام، ولا سيما بقضايا الجنوب الليبي، وتحديدًا القضايا الأمنية، ثم سرعان ما تهبط وتتوارى لفترة طويلة، رغم أهمية تلك الآلية.

أحمد عليبة

رئيس وحدة التسلح بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
منسق مجموعة عمل ليبيا
متخصص في العلاقات المدنية العسكرية بليبيا ومشارك
في العديد من الفعاليات الخاصة بالشأن الليبي
وصدرت له مجموعة أوراق عن الصراع في ليبيا

مجموعة عمل ليبيا

لواء/ محمد إبراهيم الدويري

نائب المدير العام

للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

رئيس مجموعة عمل ليبيا

المحرر

أحمد عليبة

منسق التحرير

محمود قاسم

المشاركون

تقى النجار

حسين عبد الراضي

صلاح خليل

كامل عبدالله

محمود قاسم

إخراج فني

عبد المنعم أبو طالب

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

Phone +20226905861 | +20226905862 | +20226905863
E-mail info@ecss.com.eg
Website ecss.com.eg
Social links /ecsstudies
100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo